

DEANSHIP OF
LIBRARY AFFAIRS



عمادة شؤون المكتبات

Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

P.O. Box 22458, Riyadh - 11495

NO. : الرقم

Copyright © King Saud University

مكتبة جامعة الملك سعود قسم الخطوط

الرقم:	٥٠٠
العنوان:	شرح مختصر الفناء
المؤلف:	عبد الرحمن بن قطلوبغا
تاريخ النسخ:	الثلاث عشر من شهر ربيع
اسم الناسخ:	عبد القادر الجليلي
عدد الأوراق:	٥٨
ملاحظات:	

بسم الله الرحمن الرحيم
 قال الشيخ الامام العالم العلامة افضل المتأخرين خاتم الحفاظ
 صاحب التعرير والتحرير منقح اعضان الفروع والاصول معدل
 ميزان المعقول والمنقول ابو المعال زين الدين قاسم بن قطلوبغا
 الحنفي عامله الله بطلعه الحنفى وادام به النفع بمحمد والحمد
 لله رب العالمين والصلوة والسلام على محمد وآله اجمعين **اصول**
الشرع الاصول جمع اصل وهو ما يثبتني عليه خيرة والمراد منها الا دلة
 الشرعية لا يثبتنا الاحكام عليها والشرع بمعنى المشرع والمراد به هنا
 الاحكام المشروعة والمراد من الحكم الحكم به وهو ما ثبت بالخطاب
 كالوجوب والحرمة وغيرهما كانه قال ادلة الاحكام المشروعة **الكتاب**
 قدمه لا من اصل من كل وجه **والسنة** احرازها عن الكتاب لتوقيف
 حجيتها عليه **واجماع الامة** اخره عنهما لتوقيف حجيتها عليهما **والقياس**
 اخره لا من فرع بالنسبة الي الا دلة المتقدمة لان حكمه مستفاد منهما
 في كل حادثة بعد ما ثبتت حجتيه بالكتاب والسنة بخلاف الاجماع
 فانه لا يتوقف في كل حادثة على ما تقدمه **اما الكتاب** الذي سبق ذكره
والقرآن وهو معروف عند كل احد فكان تعريفنا لقطب الانه استتم
 بهذا الاسم الا انه يقال على الصفة القديمة وعلى ما بين دفتي المصنف
 والاستدلال الاصولي بالثاني فقال **المنقول** **نوازل** يخص ما يستدل
 به بعد زمان النبي صلى الله عليه وسلم **وهو** اي القرآن **نظم** اي الفاظ
 مترتبة بعضها على بعض **ومعني** مستفاد من ذلك النظم ذكره
 لدفع وهم من توهم انه عندنا اسم للمعنى فقط لقول ابي حنيفة
 يجوز القراءة في الصلوة بالفارسية مع القدرة على العربية وهذا
 مرادى عنه وقد علم الوجه في المطولات **واقسامها** اي اقسام

النظم

النظم والمعنى **اربع** وهذا باعتبار ما يتعلق به الاحكام والاقسام
 من ذلك فانه بحر عميق فيه علم التوحيد والقصى والامثال والحكم
 وغير ذلك واختاروا هذا القسم لاستغراقه الاعتبار من اول
 وضع الواضع الي اخر فهم السامع لان ذلك المعنى باللفظ الخارج
 على قلوب الوضع يستدعي وضع الواضع ثم دلالة اي كونه
 بحيث يفهم منه معنى ثم استعماله ثم فهم المعنى واللفظ بتلك الاعتبار
 الاربع تقسيمات مربية الا الثاني فانه فتمت اقسامها وجوه النظم
 صيغتها اي طرق اربعة صورة وعادة وجوه البيان او اظهار
 المراد بحسب الدلالة الواضحة والخفية بحكمة الابتكارية والوجهين
 وجوه الاعمال وجوه الوقوف اي اطلاق السامع على مراد
 المتكلم ومعنى الكلام والمرجع في الحصول لاستقرار **والاول** اي
 التقسيم الاول من الانقسام الاربعة **في وجوه** اي طرق **النظم** قيل
 لا يناسب العام اذ لا معنى لطريق النظم ولعل الوجه بمعنى الجهة
 التي هي بمعنى الاعتبار فانه قال في اعتبار النظم **وهو** اي القسم
 الاول **الخاص** وهو ما اي لفظ **وضع** **معني** اختار عن المراد
 فانه لا معنى له والمشتق فانه وضع لاكثر من معنى والمعنى بالمعنى
 المدلول لا ما يقابل العين ليتناول قسمي الخاص والحقيقي كزيد وال
 اعتباري كاشناس ومرجل على ما سياتي **معلوم** اختار به عن الجمل
 لان معناه غير معلوم للسامع **عليه** **النقل** من حيث هو واحد
 مع قطع النظر عن ان يكون له افراد او لا واختار به عن العام
 كالمسلمين فانه موضوع لمعنى واحد شامل لافراد ولا يخفى ان تركه
 اولي بالاختصاص **جسا** **كان** **الخاص** كاشناس فان معناه واحد
 معلوم وهو الحيوان الناطق **او** **في** **عالم** **جسد** فان معناه واحد معلوم



وهو انسان جاء من هذا البلوغ **او عينا** كريد فان معناه واحد معلوم وهو
ذات شخصته **وحكمه** اي حكم الخاص وهو الاثر الثابت به **يتناول المخصوص**
وهو مدلول الخاص **فقطعا** اي يتناول قاطعا لا راداة غيره عند وهذا عند
مشايخ العراق خلافا لمشايع سمرقند مذهبهم مردود باتفاق العرف
حيث لا يعتبرون احتمالا الا عن دليل اصل فلا يفرون من جداس
الاشتق فيه ويعدون الخافق منه محتونا **بلد احتمال بيان** اي بيان
التفسير لنفي نزعهم من قال الخاص يحمل البيان لان بيانه اما اثبات
الثابت او انزاله الى دليل وكلاهما فاسد **ومنه** اي من الخاص **الامر**
وهو قول القائل لغيره اضل **ويختص** اي مدلول الامر بصيغته فلا يعرف
بدونها **لازمة** اي مختصة به كما هو مختص بها **فلا يكون الفعل هو**
لان الوجوب بالامر والامر مختص بصيغة **وموجب** اي الذي يوجب
الامر المطلق **الوجوب** اي لزوم الايتان بالامور به لقوله تعالى
ما كان لمومن ولا مومنة اذا قضى الله ورسوله امرا ان تكون لهم الخيرة
من امهم وقوله تعالى وليحذر الذين يخالفون عن امره ان تصيبهم
فتنة او يصيبهم عذاب اليم وسواك الامر بعد الخطر اي المنع نحو
قوله تعالى فاذا انسج الاسلح الا نثرس الحرم فقتلوا المشركين او قبله لان مقتضى
لوجوب وهو الصيغة قائم في الحالين وما جاء لك باحة بعد الخطر
فلا دليل غير الصيغة **ولا يقتضي** اي لا يوجب الامر المطلق **التكوير**
اي تكوير الامور به وهو ان يفعله ثم يعود اليه وهكذا **ولا يحتمل**
اي لا يكون التكوير محتملا من محتملات الامر يحمل عليه بالقرينة **سوا**
اتعلق الامر بتبطل بان وقع جزا من قوله تعالى وان كنتم
جنبا فاطهروا **او اختص** اي هو قوله تعالى الزانية والزاني
فاجلدا الزانية لان مدلول صيغة الامر طلب حقيقة الفعل

والمة

والمة والتكوير بالنسبة الى الحقيقة امر خارجي والخروج عن مهدة
الامور به بالمة حصول الحقيقة لانها مدلول الصيغة وما يتكوير
من العبادات فيتكوير سببا لها يقال بعض المشايخ يتكوير الامور
فاتفق الفريقان على التكوير والسند هو لا اي الامر كما اسند الجمهور
الى الاسباب فاذا لم يقتضي التكوير ولا يحتمله **فيقع** اي يقع الامر
فيها بالامور فلا **علي اقل جنسه** اي اقل جنس الامور به وهو التوكير
الحقيقي **ويحتمل** اي كل جنسه باعتبار معنى الفردية او باعتبار
معنى العدد فنصار من حيث هو جنس واحد وان كان له افراد **علي**
الصحيح احتوا من قول نرفرا نه يحتمل العدد ويظهر قسمة الخلا في
قيم فكل لوجه تطلق نفسك فان لها ان تطلق نفسها واحدا وان
نوي الزوج الثالث فطلقت نفسها تلك ثا وقعت وان نوي الزوج اثنين
له يقع نبي عندنا وقال نرفرا يقع نثنان لثان العدد ليس موجب
ولا محتمل فلا نيت له الا ان تكون الملة املة لان ذلك جنس طلق فيها
وحكمه اي حكم الامر بعني الثابت به وهو الواجب **فوعان** بالقسمة
الاولية **اداء** وهو اقامة الواجب اي اخراجه الى الوجوب علي
حسبه واللام للعهد اي الذي وجب بالامر ابتداء **وقضا** وهو تسليم
مثله اي مثل الواجب به اي بالامر ونساره الى ان المراد منه افعال
الجوارح لا ما في الذمة قبل الامر وهو نفس الوجوب لان ذلك السبب
لا بالامر **ويشاهد لان** اي الاداء والقضا فيقال هذا مكان هذا
مجازا فيحتاج الى قرينة كما يقال ادي ما عليه من الدين فقوله من
الدين قرينة يفهم منه القضا لان اذا حقيقته الدين محال والجامع
ما في كل منهما من التسليم **ويؤيد بان** اي الاداء والقضا **يتبين بان**
فيؤدي القضا بنية الاداء وبالعكس الا انه يحتاج الى القرينة كما يقال

ان اودي ظهر الامس او ان اقضى ظهر اليوم **في الصباح** احتوان عن
قولنا ان لا يصح الاداء قضاء من غير قربة **يجب ان**
الاداء والقضاء **يسبب واحد** وهو الامور الذي وجب به الاداء **عند**
الجمهور وقال العراقيون من مشايخنا يجب القضاء بنحو مقتضى
غير الامور الذي وجب به الاداء في الصوم وجب القضاء بقوله فعدة من ايام
احز وفي الصلوة وجب بقوله عليه الصلوة والسلام من سئ عن صلاة
فليصلها اذا ذكرها متفق عليه ولما اذا ارقد احدكم عن الصلاة
او غفل عنها فليصلها اذا ذكرها **والجمهور** وان المستحق لا يسقط
عن المستحق عليه الا باسقاط من له الحق او بتسليم المستحق ولم
يوجد واحد منهما فيبقى مضمونا عليه وسقط فضل الوقت للعجز
وهذه النصوص لطلب تفرغ الذمة عما وجب بالامر لا لاختلاف
وتعريف ان الواجب له يسقط وفي عبارة فخر الاسلام ما يشير الى ان
تممة الاختلاف في المنذورات المتعينة من الصلاة والصوم
والاعتكاف اذا فاتت عن وقتها لكن قال ابو اليسر لو نذر صوما
او صلاة في يوم معين ولم يفي به يجب القضاء بالاجماع بين الفريقين
سواء كان عدم ايقاها بالغوات او التفويت وعلي هذا فالحال في
في اسناد وجوب القضاء لما اذا قال الجمهور السبب الاول وعنه قولنا
للتفويت في الصوم والصلوة والغوات او التفويت في المنذورات
والاداء انواع ثلثة كامل وهو ما يودي كما شرع ايمع توفير
حقه من الواجبات والسنن والاداء كاد الصلوة في الجماعة
في المكتوبات والوتر في رمضان وانما ذكر الاداء وضربا لتوذي لان فعل
الفعل له وجود له في الجود **وقا صر** هو **النافع** عن حقيقته التي
قد منها كصلوة المنفرد **شبيه** بالقضاء لفعل اللاحق وهو

الذي

الذي فاته بعض الصلوة بعد ادراك بعضها بعد فراغ الامام من الصلوة
ففعلة باعتبار الوقت اذا وابعثا رانه يتدارك ادائه التزم مع الامام
قضاء فهو اداء تشبيهه بالقضاء وفي حقوق العباد وروعين المخصوص به
كامل بعد جنابة جناحا عند الغائب اذا قام وتسليم عبد تزوجها
ولم يكن في ملكه وقت التزوج ثم اشتراه وتسلمته اذا من حيث انه
المسمى تشبيهه بالقضاء من حيث ان تبدل الملك بوجوب تبدل العين
حكما وانواع القضاء ثلثة ايضا كالاداء **بمثل** معقول كالصلاة
للصلوة والصوم للصوم **او قضا** **بمثل** غير معقول اي يقصر العقل
عن ادراك المماثلة فيه لانه العقل ينفيه كالفدية للصوم عند
العجز المستند ام عنه كما في حق الشيخ الغاني فانه لا مماثلة يدرك
بين الصوم والضايه فالصوم وصف والغذية عين وقضاء بمعنى
الاداء التكبير من ادراك الامام في العبد ركا في الركوع فمن حيث انه فات
عن موه ضعه وهو القيام كان او من حيث ان الفرق بين القيام في
والقاعدا انتصاب النصف الاسفل كان الركوع تشبيه القيام والاداء
بالتكبير فيه بمعنى الاداء وهذا على قول ابي حنيفة ومحمد خلافا لابي
يوسف وفي حقوق العباد ضمان المخصوص المثل بالمثل قضا كامل
وضمان بالقيمة عند انقطاع المثل قضا قاصر لغوات الصورة وضمان
النفس والاهل في المال في الخطاء قضا بمثل غير معقول وتسليم قيمة
عبد متوسطة لامرأة تزوجها علي عبد بغير عينه قضا لانه خل في
المسمى بمعنى الاداء من حيث ان الجهول الوصف لا يعرف الا بالقيمة فصارت
اصلا **والحسن** لا **وامر** **لأن** **الامر** **حليم** **فك** **يا** **مر** **شئ** **الا**
حسنه والعقل الذي يدرك بها حسن بعض الاشياء وبعضها خسر
الماور به **اما** **معني** **حاصل** **في** **عينه** **وهو** **بالنظر** **الي** **حكمه** **بوعان** **احدهما**

تفاهير

قضاء

حسن **معنى في وجوبه** كالاجابة بمعنى التصديق حسن بمعنى وهو تنكر
 النعم وهذا حاصل في ذات التصديق وهذا النوع لا يقبل السقوط أصلا وعلى هذا
 لا بعد من الكراهة ولا بغيره والصلوة فانها حسنة للتعظيم والتعظيم **والأخر** أي النوع
 حاصل في ذاتها إلا أنها تقبل السقوط في بعض الأحوال **والأخر** أي النوع
الأخر **الحق** **بمعنى** **الذي** **حسن** **معنى** **في عينه** **متأمله** **للحسن**
معنى في عينه كالزكاة فانها تنقيص المال حسن لدفع حاجته
 الفقير من هذا صانع مشابهة للذي حسن بمعنى في غيره إلا أن حاجته
 الفقير لما كانت تخلق الله تعالى لا صنع للعبد فيها صارت كالأمانة واسطة
 فالحق بالقسم الأول **وحكم النوعين** **واحد** وهو أنه لا يسقط إلا
 بالأداء أو باعتراض ما يسقطه وإما أن يكون الحسن **معنى في غيره**
 أي في غير المأمور به وهذا عطف على قوله أما بمعنى في عينه **وهو** أي
 ذلك الغير الذي حسن المأمور به لأجله نوحان أحدهما لا يؤدي
 ذلك المأمور به كالوضوء فإنه حسن للمؤمن من الصلوة به والصلوة
 لا تنادي به وإنما تنادي بذكرها المعلومة **والنوع الآخر** **ما يؤدي**
 الغير الذي حسن المأمور به لأجله كالجها دلائل كماله الله تعالى
 وذلك تنادي به **وحكمهما** **أحد** **أيهما** وهو بقا الوجوب بقاء
 الغير وسقوطه بسقوطه وتوكل المصنف النوع للجامع وهو ما حسن
 في شرطه وهو القدرة وإنما سمي جامعا لأن ما حسن بمعنى في عينه أو غيره
 بأنواعهما يصير كله حسنا لمعنى في شرطه وهو القدرة فلا يمان حسن
 بمعنى في عينه وشرطه وهو كونه مقدورا أيضا والقدرة نوحان
 ما يتمكن به العبد من أداء ما توفقه والشرط توهمها هذه للعبادات
 البدنية وما يشي به الأداء والشرط تحقيقها حتى كانت صفة وهذه
 للحالية الأصلية القطر **ثم الأمر** **نوع** **مطلق** **عن الوقت**

بان لا

بان لا يذكر له وقت محدود على وجه يفوت الأداء بفواته كالأمر
 بالزكاة وصدق الفطر **ولا تجب الأداء على الفور** وهو إثبات
 المأمور عقبه ورواها في **الصحيح** خلاف ذلك حتى فإن المطلق
 عنه على الفور لئلا أن الأمر لطلب الفعل فقط والأزمنة في صلاحية
 حصول الفعل على حد السواء **ونوع** **تقدير** أي بالوقت بحيث يفوت
 الأداء بفواته **وهو** أي المقيد بالوقت **انواع** أربعة **الأول** منها
أن يكون الوقت ظرفا للمؤدي وهو الواجب **وشرط** **للأداء** وهو
 إخراج الواجب إلى الوجود **وسببا للوجوب** أي يثبت به وهو الذي
 يكون ظرفا وشرطا وسببا **وقت الصلوة** أما أنه ظرف فلا منه
 يفضل عن الأداء وكل ما يفضل من الأوقات عن الأداء فهو ظرف أما
 الأولي فلا منه إذا أصلي فاكفى بمقدار الغرض انقضى المودي قبل فراغ
 الوقت وأما الثانية فلا من المراد بالظرف أن لا يكون الفعل مقدر به
 وأما أنه شرط فلا أن الأداء يفوت بفوته وكل ما يفوت الأداء بفوته
 شرط أما الأول فلا أن الوقت كما إذا خرج كان الايتان بها قضا
 وأما الثانية فبالقياس على سائر شروط الصلوة كالطهارة وستر
 العورة واستقبال القبلة والنية وأما أنه سبب فلا أن الأداء يختلف
 باختلاف صفة وكل ما يتغير الواجب بتغيره فهو سبب لأن المسبب
 يثبت على وفق سببه **ومن حكمه** أي من حكم هذا النوع الذي جعل
 الوقت لأن الوقت لما كان ظرفا كان المشروط فيه ظرفا وشرطا وسببا
اشتراط نية التعيين يعني تعيين الوقت لأن الوقت لما كان ظرفا كان
 المشروط فيه متعدد فيشترط تعيين بعض الأفراد عن بعض وذلك بالنية
 وحيث لو لم التعيين **فلا يسقط بتعيين الوقت** أي بان ضاقت الوقت
 بحيث لا يسع غير الواجب **ولا يتعين** بعض أجزا الوقت لأسببية

بشي من القصد ولا من القول كان ينوي ان هذا الجز هو السبب او
يقول غيبت هذا الجز والسبب **الا اذا فيه** فانه يتعين **ع كالحائث**
اي كان الحائث في اليه قوله ان يختار احد الامور الثلاثة الاعتناق
او الكسوة او الاطعام ولو عين احدهما لا يتعين وله ان يفعل غيره
ماله يكفر به فاذا كفر به تعين **النوع الثاني انه يكون الوقت معيارا**
اي مقدار له اي المودي **وسبب الوجوب** اي يثبت الوجوب به
كشهر رمضان اما انه معيار فلان الصوم قدس بايامه حتى انزاد
بزيادتها ونقص بنقصها واما انه سبب لوجوبه فلانه مضاعف اليه
والامانة تدل على الاختصاص والقوي وجوه السببية وسياتي
ومن حكمه اي من حكم هذا النوع الذي جعل الوقت معيارا وسببا
تفي غيره اي غير المودي **فيه** اي في الوقت ضرورة كونه معيارا واذا انشئ
غيره **فيصايب** اي يتاذي **بمطلق الاسم** وهو الصوم بان يقول
نويت ان اصوم **ويتاذي مع الخطا في الوصف** اي وصف الصوم
بان ينوي صوم القضا والنذر والنفل لان الوقت لا يقبل الوصف
في نية وبقيت نية اصل الصوم وبها يتاذي **الا في المسافر**
ينوي واجبا اخر المستثنى منه محذوف يعني يصايب فرض الوقت
مع الخطا في فرض كل احد الا في حق المسافر فان الصوم لا يصايب
في حقه مع الخطا في وصفه بل يقع عما نوي **عند ابي حنيفة** وقال
ابو ثوبان ومحمد المسافر والمقيم سوا في هذا لان السبب وهو شهر
الشهر تحقق في حقهما الا ان الشرع اثبت له الترخص فاذا ترك
الترخص كان المسافر والمقيم سوا فيقع عن الفرض ولا يحنيفة
ان وجوب الاداء لما سقط عنه صار رمضان في حق ادائه كشعبان
فيقع عما نوي **وفي النفل عنه** اي عن ابي حنيفة ررح **روايتان**

في رواية

في رواية اذا نوي النفل يكون صايما عن الفرض وهذا هو الاصح في رواية
يكون صايما عن النفل وجه هذه ما تقدم ووجه الاولي ان الرخصي
شرع نظرا له في النفل **ويقع صوم المربي** اذا نوي واجبا اخر او
نفلا **عن الفرض في الصحيح** وهو المختار في الاسلام وتتم الامانة
لان رخصته متعلقة بحقيقة العجز فاذا صام فان فات سبب الرخصة
في حقه فالتحقق بالصحيح بخلاف المسافر فان رخصته متعلقة بعجزه
مقدر باعتبار سبب ظاهر تمام مقام العجز وهو السفر فلا يظهر بفعل
الصوم فوات سبب الرخصة وفقا بل الصحيح ما عليه اكثر من ان يخ
بخاوان المربي كالمسافر لان رخصته متعلقة بخوف زيادة المربي
لا بتحقيقة العجز **وصح** هذا في المقيد والمزدي **والنوع الثالث**
ان يكون الوقت معيارا لا سببا لوجوبه كقضاء رمضان
اما انه معيار فظاهر انه ليس بسبب القضا هو سبب الاداء وهو
شهر رمضان وما على ما علم فام يكن من القضا سببا **وغرط فيه**
اي في هذا النوع الذي الوقت فيه معيار لا سبب **التعيين** اي نية
التعيين لان هذا الصوم ليس بوضيعة الوقت ولا هو متعين فيه
فيصير له مزاحم واذا ازدحت العبادات في وقت واحد فلا بد من
التعيين والتعيين انما يحصل بنية وتشرط ان يكون من الليل
لينعقد الامسالك من اول النهار والحتم للوقت وهو القضاء **ولا يحتمل**
هذا النوع **الفوات** لان وقت العزم خلاف النوعين الاولين لا وقتها
محدود بحد يفوت الاداء **بفوقه** **النوع الرابع ان يكون الوقت مشكلا**
بشيء المعيارية وبشيء الظرف **كالج** بنسبه وانه المعيارية من جهة
انه لا يصح منه في عام واحد الا جهة واحدة فكان كالنهار والصوم وبشيء
الظرف من حيث ان امركا منها لا تستغرق جميع الوقت فكان فوق

الصلاة **ومن حكمه تعيين** اي لزوم **اداءه** اي الحج في شهر **من اول**
 سنى الامكان وهذا عند ابي يوسف وقال محمد يجوز التأخير عن العام
 الاول واذا فعل يكون اداءه بالاتفاق فيظهر الخلاف في الاثم فعند ابي
 يوسف ياتم اذا اخر عنه اول سنى الامكان فاذا فعل ارتفع الاثم وعند
 محمد لا ياتم الا اذا لم يرد مدة شهر ويأتي الحج بمطلق النية بان
 يقول اللهم اني اريد الحج وان كان الوقت قابلا للنفل ادلالة الحال
 وهي ان الظاهر من حاله المسلم ان لا يتحمل المشاق للنفل والعرض باق
 عليه ولو نفي النفل يقع عند لان المخرج مقدم على **فصل الكفار**
في طهرون بالايمان اي بشنا ولهم الامن بالايمان بالله تعالى يا ايها
 الناس اني صرول الله اليكم جميعا الي قوله فامضوا باله وسهولة **بنا على**
العهد الماضي باجماع الفقهاء كذا قال وليس مراد علمنا انهم
 الله تعالى واما من دفعهم ما ذكرت **ولا يخاطبون باذام** **المسقوط**
من العبادات كالصوم والصلوة والزكاة والحج لان الكفار ليسوا باهل
 لاداء هذه العبادات لان ادائها لا يستحق الثواب وهم ليسوا باهل
 الثواب لكانت ثواب الجنة فاذا لم يكن اهل ذلك لا يلزم بالاداء لان
 الخطاب بالعمل للعمل فاما ما لا يحتمل السقوط كالايان فانهم مخاطبون
 على ما تقدم وهذا **في الصحيح** وهو قول مشايخ باور الشرح وعند
 العل قبيلين يخاطبون بجميع اوامر الله تعالى ونواهيهم من حيث الاعتقاد
 ولا في حق المواظبة فيها قوت على ترك ذلك لقوله تعالى ما سلككم
 في سقر قالوا لم نكن من المصلين فاجبروا انهم استحقوا ذلك بترك الصلوة
 ولم يرد عليهم واجيب بان الصلوة تذكر واداءها اعتقاد حقيقتهما
 لا فعلهما قال الله تعالى فان تابوا وقاموا الصلوة واتوا الزكاة سلبهم
 حيث يخلى سبيله اذا امن قبل فعل الصلوة واذا كان محتملا لا يخرج

نمرة ٤

في موضع

في موضع القطع **ومن** اي من الخاص **النهي** وهو قول القائل لا
 تفعل وانما كان من الخاص لما تقدم في الامر **ونقيض** النهي في اقتضائه
صفة القبح كالامر اي كالتسليم الامر في اقتضائه صفة الحسن للامور
 بله والقسم الاول من النهي عنه **ما قبله** **لغني في عينه** **وضعا** كالامر وضع
 لفعل قيل في ذاته وهو كفران النعم **او شر** كبيع الحر علم من الشرع
 فيحصل من العقل ونصب وضعا ونشر على التمييز لان قيل في الشيء يكون
 باعتبار امور وحكم هذا النوع ان المنهي غير مشروع اصله **القسم**
الثاني ما قبله **لغني في غيره** اي غير المنهي عنه **وضعا** قايما بالمنهي
 عنه لا يقبل الا شكوك كصوم يوم النحر ذات امساك مشروع لله تعالى
 فلم يفتح باعتبار بل باعتبار وضعه وهو الامراض عن ضيافة الله تعالى
 في هذا اليوم وحكمه ان المنهي عنه بعد النهي مشروع باصله غير مشروع
 بوصفه فصلى النذر به واذا فعل يخرج عن العهدة **ومحاور** اي مصلحا
 ومقارنا في الجملة كالبيع وقت النداء فله الاشتغال بالبيع وهو محاور
 البيع وقابل للافتكاك عنه كما اذا باع في حالة السعي في الطريق فلا يكره
والنهي عن الافعال المحيطة وهي التي تعرف بالحس ولا يتوقف وجودها
 على الشروع كالقتل والزنا وشرب الخمر **من القسم الاول** وهو القبح
 لعينه **وضعا** **النهي** **عن** الامور **الشرعية** وهي التي يتوقف حقيقتها
 على الشرع كالصلوة والصوم والبيع والاجارة **عن القسم الثاني** وهو
 القبح لغيرة وضعا لان النهي يعرف في الخطاب بالمخاطب بالامنع عن الفعل
 فلا بد ان يكون الفعل متصورا للمخاطب وهذا تصور موقوف على
 الشرع فيكون مشروعيا باصله غير مشروع بوصفه ففعل العبادات يصح
 النذر بها وفي المعاملات يفيد الملك عند اتصال القبض **وقد**
اختلق العلماء في الامور والنهي في حق الفند **فقال بعضهم** **الا بالشي**

الكار

بعد التخي

نهي عن ضده من جهة اللفظ فيكون لفظ الامر موجبا للنهي عن ضده
وقال بعضهم من جهة الدلالة على انه لا يجوز له فعل المنافي له في وقت
وجوبه **وبالعكس** اي وقالوا النهي عن الشيء امره ضده وهذا اذا كان
له ضد واحد عند قوم ومطلقا عند اخرين **والمتعارف** اي النهي
الثابت بالامر **يقضي** اي ثبت ضرورة **كل ضده** اي الامامون والملا
الضد الذي يغوت الامامون به بالاستتغال به لان هذا النهي مالم يكن بالنهي
وانما هو بالضرورة فيثبت بقدر ما تنفذ به الضرورة والضرورة تنفذ
بالادنى وهو جعل الضد مكررها **ويقضي** النهي ان يكون **متد**
كسنة واجبة اي مؤكدة قرينة من الواجب لما قلنا في الامر وهذا
انتهى القسم الاول ثم عطف عليه قوله **المتد عنه** **والعام** اي القسم
الثاني **والعام** وهو ما اي لفظ **تناول افراد** يخرج الخاص **متنقلة**
الحدود واحتران من المشترك فانه يتناول افرادا ولكنها مختلفة
الحدود على سبيل التناول لا على سبيل البدل واحتران به عن
اسم الجنس نحو رجل فانه يتناول افرادا متنقلة الحدود ولكن على
سبيل البدل **وحكمه** اي الاثر الثابت به **اجاب الحكم** اي اثبات
الحكم المستفاد مما ذكره من متعلقة **فيما تناول** اي في مدلوله **قطعا**
تميزا وصفة لمصدر محذوف اي يتناولها فاطلا ارادة البعض وهذا
مذهب اكثر اصحاب لقوله اقلوا المشركين ولا تأكلوا مما لم يذكر
اسم الله عليه فالحكم هو الوجوب المستفاد من مدلول العام وهم المشركون
حكما له والحق ان حكمه يتناول مدلوله قطعا كالخاص وان اطلقت
الحكم الشرعي في هذا جملة الكلام لان العام داخلا فيه ثم اشار الي
اي بعض ثمرات هذا القول بقوله **حتى في الخاص** اي بالعام
ومثل لهذا بما في الصحيحين من حديث اشرج ان النبي صلى الله عليه

وسلم

وسلم امر المؤمنين لشرب ابوال ابل وهذا خاص وبما في مستند الحكم
عن حديث الجهر بوجه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال سقته فهو البول وهذا
عام فاما شاي الخاص والعام في حكمه تناول الدلول وكان هذا هو ما
يقضي التقيد على الخاص المبيح جعل ناسخا وهذا حكم العام قبل التخصيص
فاما بعده فيكون ظني في الصحيح وهو العام عام **بالصفة والمعنى**
كرهال فانه وضع الجمع وهو يتناول افرادا متنقلة الحدود **وبالمعنى**
وحده يقوم ويحط فانه يتناول افرادا بمعناه **دون** منفعة **والمتناول**
وهو القسم الثالث وهو ما اي لفظ **تناول افراد** مختلفة الحدود
كالقول فانه يتناول الحيض والطمح والبدل فوله مختلفة الحدود واحتران
عن العام وقوله **بالبدل** تغير للتناول عنه البعض وهذا البعض
احتران عن الشيء فانه يتناول افرادا مختلفة الحقيقة على سبيل التناول
من حيث انها مشتركة في معنى الشبيه وهو البتوت والخارج **وحكمه** اي حكم
المشترك **التامل فيه** اي في صفة وفي سياقه وسباقه **ليترجح بعض**
وجوهه اي طرق معناه ليعمل به اي لاجل العمل بالمشترك كالتأمل لفظ
القرء فوجد اصل التركيب **والا على الجمع** يقال قول الشيء اي جمعه
وعلى الاقوال يقال قول الخمر اذا انتقل والاجتماع للدم والانتقال للحيض
فيترجح **والاعوم** اي لا يشترط عندنا فلا يستعمل في اكثر من معنى
واحد وفا قال المصنف الرازي عن الشافعي حيث قال في باب العتق ان الشافعي
لم يجعل المشترك على جميع معانيه انتهى لان المتبادر الى الفهم ارادة
احدهما حتى يتبادر طلبا للمعنى وهو موصوب الحكم بان شرط استعماله
لغة كونه في احداهما وقيل نعم احتياطا للعلم بفعل المراد فانه لا يتوصل
اليه الا بشرط ما علم انه لم يشترط وهو عام والحق في ظاهر الامر ان المتبادر
واجب **والمودل** وهو ما يترجح من المشترك بعض **وجوهه** بقا بالرازي

ففي

لأنك إذا تأملت ما وضع القفل له وصرفته الوجه معين فقد
 أولته اليه أي رجعت فيه بل يجوز أن يكون من الجمل والمشكلان يتعين
 أن يكون من المنسرك ويجوز أن يكون الترخيل خبر الواحد فلا يلزم
 أن يكون بغالب الرأي والجواب أن الموصول المصطلح عليه عند أصل
 ليس إلا هذا أو اصطلاح غيره لا يرد عليه والمراد بغالب الرأي الظن
 وحكم العمل به أي وجوب العمل به لأنه دليل ظني **على احتمال الغلط**
 لأن تعيينه بدليل ظني **الثاني** أي القسم الثاني من الأقسام الأربعة
في وجود البيان أي ظهور الدلالة **بذلك المنظم** الذي تقدم تقيمه
 وهو أي القسم الثاني **أربعة** أي أربعة أقسام هي الظاهر وهو ما أي
 كلام ظاهر أي وضع المراد أي المعنى الوضفي منه بصيغته أي بنفسه
 صيغته من غير نظري أمرا حتى قوله تعالى وأحل الله البيع وحرم
 الزنا فإن المعنى الوضفي وهو الإحلال والتحريم ظاهره للعالم باللسان
 وحكمه **وجوب العمل بما ظهر منه** واختلف على دليل الظن
 أو القطع فقال أبو منصور وعامة الحكم بالأول لاحتمال الجواز وقال
 أبو زيد والعراقيون بالثاني لعدم اختيار احتمال الجواز لا يتنازع
 دليل حتى مع أنباء الحدود والكفارات بالظاهر **والنص ما زاد المراد**
 به **وهو ما جلي الظاهر بمعنى في المنظم** وهو سوق الكلام فإن
 المسوق له أجل من غيره كقوله تعالى وأحل الله البيع وحرم الزنا فإنه
 ظاهر في التحليل والتحريم نص في الفصل بين البيع والزنا لا في سياق
 الكلام لأجل الفصل فانهم ادعوا الغسوية بينهما بقوله ثم أحل
 البيع مثل الزنا على طريق المبالغة بجعل الزنا مثبها به في الحل فرد
 الله تعالى تسويتهما بقوله وأحل الله البيع وحرم الزنا فزاد وضوحها
 بمعنى في الكلام لا على نفس الصيغة **وحكمه وجوب العمل بما اتفق**

على

احتمال

على التأويل ويحصل الأزد ببيان التفسير بقطعي لا شبهة
 فيه في الجمل وبيان التفريق في العالم تعالى فجدوا الملك بكه كما هم
 يجمعون فإنه نص لسوق الكلام لبيان سجدوا الملك بكه وكلمة جمل
 التخصيص بأرادة البعض فانقطع ذلك بقوله كما هم بقوله احتمال
 التأويل وهو الجمل على التفريق فانقطع بقوله يجمعون **وحكمه**
وجوب العمل به على احتمال النسخ في نفسه وإن كان قد استدل به
 بوقاة صاحب الشرح صلى الله عليه وسلم **والحكم وهو ما أحكم المراد**
به عن احتمال النسخ والتبديل من قولهم بناء الحكم ما مودع إلا
 تنقاضي وضمن أحكام معني امتنع فغداه بعن وانقطاع احتمال
 النسخ قد يكون المعنى في ذاته كالأيات الدالة على وجود الصانع
 وصفاته فإنه لا يحتمل النسخ عقلا ويسمى هذا احتمالا عين وقد يكون
 لا نقطاع الوحي بوقاة النبي صلى الله عليه وسلم ويسمى محكما لغيره
وحكمه الوجوب أي وجوب العمل فاللام بدل المضاف إليه من غير
 احتمال للتأويل ولا نسخ ولا للتبديل وبظهر التفاوت بين هذه الأربعة
 لا لتفاوت بينهما في الحكم قطعا فيصير الظاهر متروكا عند معارضة
 النص والنص عند معارضة النص عند معارضة الحكم وقد مثل
 لذلك في الشرح بقوله تعالى وأحل لكم ما ورثاكم فإنه ظاهر في الإطلاق
 مع قوله فانكحوا ما طاب لكم من النساء مني وتلك أوربا فإنه نص في بيان
 العدد وقوله تعالى والوالدان برصعتن أولادهن حولين كاملين
 نص في بيان المدة مع قوله وحمله وفصاله ثلاثون شهرا فإنه ظاهر
 فيها وبقوله عليه الصلاة والسلام المستحاضة تتوضأ لكل صلاة
 مع قوله عليه الصلاة والسلام المستحاضة تتوضأ لكل صلاة
 فإنه مفسر بقوله أقيموا الصلاة فإنه مفسر مع قوله تعالى إن الصلاة

كانت عليه المومنين كتابا موقفا فانه يحكم في التكاثر **ولهم هذه الاربعة**
الاقسام **الاربعة** تقابل المقابلة جعل الشيء بانزالي حتى يقابل
الظاهر وعرفه بقوله **وهو** اي الحرفي ما اي كلام **حق** المراد به **بمعاني**
اي بسبب معنى من معنى من صنف الكلام ظاهرة بالنظر الي موضوعها
اللفظي لكن حقي بالنسبة الى الحقل وعلمته بسبب علمه في ذلك
الحقل وعلمته كونه خفيا **لله** **حاج** الى **الطلب** اي طاقيل فاميل
وحكم اي حكم الحقي **النظر** اي الفكر فيه **لاظهار** **حقا** **زيدا** **وغيره**
اي نقصا **لله** يعني **بفكر** **الحقي** ليظهر ان سبب خفايه هو طوعا
لاجل زيادة المعنى فيه او الاجل نقصان المعنى فيه كانية السرقة فانها
ظاهرة في اجاب قطع كل سارق لم يعرف باسم اخر وخفيت في حق الظاهر
وهو الذي يطلع له ربيات اي يشقها ويقطعها وياخذ ما فيها سرقة
وفي حق البناء وهو الذي يبني القبور ويستلب الموتى كخافهم
بعارض في غير صفة الآية وهو اختصاصها باسم يعرفان به وتقابل
الاسماء بدل على تقابل المسحبات فتأمل في هذه الاختصاص مع اصل
السرقة فافاد هو في الظاهر لزيادة معنى السرقة وهو انه سارق عاين
الليقطة في ذي الجدا في الباش لقصور المعنى لانه اذا
يسارق من عساة يرحم عليه القبر فلم يعد لحد اليه **ومشغل**
يقابل النص من امشك اذا دخل في مشكاله **وهو فوق الحقي** في خفا
المراد وانما كان كذلك **لاحتياج** **الطلب** اي لا احتياج المشكل الي
الطلب وهو تحصيل المعنى **والتأمل** وهو التفكير والاحتجاج
في الفكر بعد ذلك التمييز المراد **وحكم** اي حكم المشكل **اعتبار**
حقيق **مراد** اي المراد منه **الى ان يتبين** **الطلب** **والثامل**
كقوله تعالى فانما عزتكم اني شيتم طلبت معاني اني فضبطت بانها

تستعمل

تستعمل بمعنى ابن كقوله تعالى اني لك هذا اي من اين لك هذا
الشيء ان بمعنى كيف نحو ان يكون لي غلام ثم نظر هل يوجب الاطلاق
في جميع المواضع نظرا الي الاول ولا بد الاطلاق الي اوصاف لا يست
المواضع اي كيف شيتم سواء كانت قاعدة او مضطربة او حجة
بعد ان يكون الماني واحدا فاداساق الآية سماطين حزنا اي
مواضع حزنتكم لما يلقي في اسرارهم من النطق التي هي بمنزلة البذر
لنسل فيكون الايتان في الموضع الذي يتعلق به هذا الغرض وهو
القبول **والمجمل** يقابل المفسر من اجملت الحساب اذا ضمنت بعضه
الي بعض **وظوما** اي كلام **استنبط** **مراد** اي المراد منه لتراحم
المعاني فيه من غير مرجحان لا حد لها **فاحتاج** **الى الاستفسار**
المجمل حيث لم يدرك من نفس العبارة ثم قد يحتاج بعد ذلك
الي الطلب والتامل **وحكم** **التوقف** **فيه** **الى ان يتبين** اي المراد
منه **من المجمل** اي من بيان المجمل كالصلوة فانها في اللغة الدعاء
وذلك غير مراد وقد بينا النبي صلى الله عليه وسلم **ومشايه** يقابل
الحكم **وهو ما** اي كلام **لم يوج** في الدنيا **بيان** **مراد** اي المراد
منه **لشدة خفايه** كايات الصافات مثل قوله تعالى الرحمن الرحيم
استوي **وحكم** **التوقف** **فيه** **ابدا** مع اعتقاد حقيقة **لله**
المراد **به** اي اعتقادات مراد الله بذلك حق وما يعلم تاويله الا الله
والقسم الثالث من اجل الاقسام في وجوه طرق استعمال ذلك
النظم في اثبات الحكم بالنظم **وهو** اي القسم الثالث **اربعة** اي اربعة
اقسام **الحقيقة** **الشي** اذا اثبتته **وهي** في الاصطلاح اسم لما اي للفظ
اريد به ما اي معني **ومنع** **له** ذلك **اللفظ** **المجان** ومفعول من المجاز
وهي في الاصطلاح اسم لما اي للفظ **اريد** **بغيره** **ومنع** **له** **العلاقة**

Copyrighted material

بينهما كسمية الشجاع اسداً **ومن حكمهما اي الحقيقة والمجاز**
استعماله اجتمعا من ادب بلغة واحد في وقت واحد
 بان يكون كل منهما متعلق الحكم نحو لا تقتل الاسد وتريد الحيوان
 المفتوس والوجهل الجاع لان ارادة الحقيقة ان لم تنافها ارادة
 المجازي لم يتحقق الصنف وهو شرط وان نافتها امتنع اجتماعهما
 فاذا اوصى لمولاي لا يتناول مولاي المولاي واذا كان له معتق واحد
 يستحق النصف الثاني للورثة لا مولاي المولاي **ومتي امكن العمل**
بالحقيقة يسقط المجاز لان المستعار خلق فلا يراحم الاصل
 فان كانت الحقيقة متعذرة وهي بما لا يصاب الا بمشقة تحول
 للقول القول الى المجاز كما اذا خلق لا ياكل من هذه النخلة ولا ينية
 له تحولت اليه الى ما يخرج منها بلا صنعة كالجوار والطلع والريح
 والبسر والربوب وضخوة والتمر لا النبيذ والخل المتخذ منه
 وكذا اذا كانت مرجومة وهي ما يمكن الوصول اليها الا ان الناس
 هم وهما اي تركوها كما اذا خلق لا يصنع قدمي في دار فلان لان
 حقيقة وضع قدمه حافيا وان لم يدخل وهذا امر مجوس
 عرفوا والمجوس عرفوا كالمعتذر فانصرف اليه الى الدحول وهو
 المجاز المتعارف بحيث ان دخلها حافيا او متعلقا من كبا
 او ما شيا والمجوس شرعا كالمجوس عادية كالحضومة مرجومة
 شرعا كقوله تعالى ولا تنان عوا فاذا واكله بها الى الجواب بنعم
 او بلك ولو كان اللفظ حقيقة مستعملة ومجاز متعارف فالعمل
 بالحقيقة عنده وعندهما بالمجاز كما اذا خلق لا ياكل النخلة
 فاليمين عنده على غيرها وعندهما على ما يتخذ منها **وتترك**
الحقيقة بدلالة عادة كما اذا خلق لا ياكل راسا بالحقيقة

ما سمي

ما سمي راسا وهو متروك عادة فتقع حينئذ على ما يكس في
 التنازع ويسبق بدلالة العادة وتترك ايضا بدلالة **في محل**
الكلام اي يدل محل الكلام على ان الحقيقة تركت فام يكن مرادة
 كالحال بالنيات دل وجود الاعمال بغير نية على انه صرف عن
 وجودها الي حكمها **ومعنى** اي وتترك الحقيقة بسبب دلائل
 المعنى الى حال **يرجع الى المتكلم** كما في تميز القور وهي لمن اردت
 امر نه ان تخرج في القصب ونحوه والله لا تخرجي او ان خرجت فانت
 طالق فمكت ساقية ثم خرجت له تحت فالحقيقة عدم الخروج ابدا
 ترك هذا وحمل على الخروج المعين وهو ما منعهما منه بدلالة حال
 المتكلم وهو ارادة المنع الخاص لا ابدا وتترك بدلالة **سياق**
نظم وهي قرينة لفظية التحقت بالكلام مثل قوله طلق امرأتي
 ان كنت رجلا فقول ان كنت رجلا اخرج هذا الكلام عن التوكيد
 الي التوبيخ **وتترك بدلالة اللفظ في نفسه** من اشتقاق او
 اطلاق كمن خلق لا ياكل لحما لا يقع على لحم السمك لان الحكم يبي
 عن الشدة بدلالة التمام الحرب والجرح والمحنة وهو الدم ولا دم في
 السمك ولذا يعين في ما لا يحل بلك تركوة والمطلق ينصرف الى
 الكامل في الحقيقة فدلالة الاشتقاق والاملاق صرفت اليه
 عن السمك **والصريح لغة الظاهر والخالص وهو** اصطلاح
ما اي لفظ ظهر مرادة اي المراد منه ظهورا بينا لكثرة الاستعمال
 فقوله بينا اي ثامما احتوز به عن الظاهر فان الظهور ليس بتمام
 لبغاء الاحتمال وبكثرة الاستعمال يخرج النص والمفسر ان ظهورها
 بالبيان والقرائن الصريح **تثبت موجه** اي ما يوجب اللفظ
 الصريح من الحرية في المثال الاول والطلاق في الثاني حال كون



مستفيا عن القرينة اي النبذة فيقع العنق والطلاق نفي اوله
ينفي والكفاية وهي ما اي لفظ لم يخلص المراد به **الابقرية** كهي
يفعل فان هذه الكفاية هي زيدا عن عمرى الابقرية تنضم الى ذلك
كسبقه في الذكر **وحكمها** اي حكم الكفاية **عدم العمل بها** **الاول**
النيلة لانه لا يثبت الحكم الشرعي بها الا بنيلة الحكم كما في كتابات
الطلاق حال الرضى **اي ما يقوم مقامها** اي مقام النيلة مثل مذكرة
الطلاق فيما يصلح جوابا او ردا نحو خلية **والاصل في الكلام هو**
الفسر لان الكلام لا فهمه والافادة والصرح هو العام في هذا المعنى
وفي الكفاية فقص عن البيان **لا تشبه المراد** فيتوقف في افادة
المقصود على قرينة ويظهر هذا التفاوت الحاصل بين الصريح وال
لكفاية فيما يدرك بالشبهات حيث جاز اثباتها بالصريح دون الكفاية
حتى ان من قال لا جازا معت فلا نية لا يجب عليه حد القذف لانه لم
يصرح بالنزاع ويجب اذا قال نيت بها **الرابع** اي القسم الرابع من
اصل الاقسام **في معرفة** اي ادراك **وجوه** طرف **الوقت** اي الاطلاق
على احكام النظم اي المراد منه حاصل معرفة طرق وقوف السامع
على مراد المتكلم من الاحكام الثابتة بنظم الكلام ومعناه قبل المعرفة
صفة العارف والتقسيم للكلام للكتاب وتقسيم الكتاب باختيار وصحة
في غيره لا يستقيم اجيب بجعلها مصدرا بمعنى المفعول قلت يقاس
عليه قوله الاستدلال فانه صفة للمستدل لما يعرف من الاقسام
مع نبوة في الكلام فكان الاولى ترك هذه العبارة والتعبير بما يستدل
بعبارة **وهو** اي القسم الرابع **اربع** اي اربعة اقسام
لما يستقر بهم الاول **الاستدلال** بعبارة **النص** الاستدلال
انتقال الذهن من المؤثر الى الاثر كما نتقال الذهن من النام الى

الدخان

الدخان واوردة ايضا ان الاستدلال صفة المستدل والتقديم
للكتاب اجيب بانها لما لم تغد بدونه عد منها ولا يخفى ما فيه فالاول
تركه كيف لم يستمر عليه كما يستحق عليه في الثالث من هذه الاربعة
وهو اي الاستدلال بعبارة النص **العمل** اي اثبات الحكم لان المراد
عمل التجهد لانه هو المستدل هذا هو المراد وهو ظاهر التركيب
يعطى ان المراد عمل الجوارح لان ما يليق الكلام له هو الثالث بالعبارة
بظاهر ما اي شئ سبق **الكلام** اي لذكر الشئ والضمير لما فعل
الاول اثبات الحكم بشئ ظاهر لا يحتاج الى مزيد فامل مثل الحكم بالاجاب
سهم من الغنمة للفقر في قوله للفقر المهاجرين الآية وعلى الثاني
العمل بظاهر حكم اي يحكم بظاهر سبق الكلام لاجله وعلى ما هو الاول
النظم الدال على تمام الموضوع له او جزئية او لازمة المقصود في الجملة
وباشارة اي والاستدلال باشارة النص **وهو العمل** اي حكم
نيت **بنظر** اي بتركيبه من غير زيادة ولا نقصان وبه يخرج
دلالة النص لانه ثابت بمعنى في النظم **لغة** اي غير مسوق له وكان حق
المصنف ان يذكره وهذا ظاهر في المراجعة عمل الجوارح فان حمل العمل
على اثبات الحكم يصير تقديره اثبات الحكم بمعنى يثبت بالنظم لغة وفهم
تلك لا يخفى مثاله قوله تعالى وعلى المولود له من ماله وكسوتهن سبق
الكلام لا ثبات النفقة والكسوة على الاب لانه مدلوله فلهذا عبارة
النص وفيه اشارة الى ان النسب لا بالان اللام للاختصاص ولم
يختص به الاب من حيث الملك فاختص بالنسب وهو غير مسوق له
وعلى ما هو الاول هو النظم الدال على اللزم الذي لم يسبق له اصلا
ولم يحتاج اليه لصحة الحكم **فلهذا** اي العبارة والاشارة **سواء** **الاجاب**
الحكم اي في اثباته لان كلاهما يفيد الحكم بظاهره **والاول** وهو

العبارة **احق عند التعارض** من الثاني وهو الاشارة لان الاول
منظوم مسوق له والثاني غير مسوق له مثال التعارض ما اوردوه
الفقهاء في حديث ما رايت من ناقصات عقل ودين فبما نقصان دينهن
قال فقهاء احدى من نطرحها لا تقوم ولا تصلي سبق الكلام
لبیان نقصان دينهن وفيه اشارة الى اكثر الخبيث خمسة عشر روبا
مع قوله عليه الصلوة والسلام اقل الخبيث ثلثة ايام واكثره عشرة
ايام وهذه عبارة فتكون **احق و لا اشارة عموم كالعبارة** لان
كل نظم والعموم باعتبار الصيغة **والثابت بدلالة** اي بدلالة
النص **هو ما** اي حكم **ثبت بمعناه** اي سبب معنى النص لغة لا بعين
ولغة نصب على التمييز من قوله بمعناه والمراد الذي يعرفه كل سماع
يعرف اللغة من غير استنباط وخرج بمعناه العبارة والاشارة لانها
بنفس النظم وبقوله لغة للمقتضى والمخدوف لان المقتضى ثابت شرعا
والمخدوف في لغة مثاله قوله تعالى ولا تقبل لهما اف فالنهي عن
التأنيف يعلم به حرمة الضرب من غير اجتهاد حرفة الضرر حكم
استفيد معنى التأنيف الذي هو الاذي لكلمة لتضيق ويقال هي ان
هذا الاقسام للكتاب لا للحكم فالاول انه النظم الدال على اللازم
بواسطة مناط حكم المفهوم لغة **والثابت بدلالة** اي بدلالة
النص **كالثابت بعبارة** **واساير** **من حيث** ان كلامها يوجب
الحكم **الاعند التعارض** فان الاشارة تقدم على الدلالة واذا قدمت
الاشارة فالعبارة اولي فان الاشارة تقدم على الدلالة واذا قدمت
الاشارة فالعبارة اولي لان فيها وجد النظم والمعنى اللغوي والدلالة
لم يوجد المعنى اللغوي فترجحت الاشارة قالوا مثال تعارضها
ما قال الشافعي يجب الكفارة في القتل العمد لانها لما وجبت في القتل الخطا

مع قيام العذر فلا يجب في العمد اولى ولكن هذه الدلالة عاجزها
اشارة قوله تعالى ومن يقتل موقنا متعمدا جزاءه جهنم فانه يترتب
الي عدم وجوب الكفارة لان الجزاء اسم للكامل لان تمامه وجبت
الكفارة في العمد لكان جهنم بعض الجزاء فترجحت الاشارة قلت فيه
نظرا يخفى **والثابت بدلالة النص لا يقتضي التخصيص** **اذ لا**
له لان المفهوم من اوصاف العطف لا لفظية الدلالة **والثابت بما**
فمنها اي باقتضا النص يعني بمقتضاه والاقتضا الطلب **وهو ما**
اي حكم **له** **يعمل النص** **الاشارة** **تقدم** اي تقدم ذلك الحكم عليه
اي على النص قالوا مثاله اعتق عبدك عني بالقي فلا يبيع الا بالبيع
قال بيع مقتضى وما ثبت وهو الملك حكم المقتضى فيثبت البيع مقتضا
على الاعتاق لانه بمنزلة الشرط لصحة قلت الان هذا ليس من النص
والحكم في اقتضا النص فهو من الكتاب فترجى رتبة ومن السنه
رفع عن امتي الخطا قلت لفظه ان الله وضع عن امتي الخطا والسيئات
وما اسكرها عليه رواية ابن ماجة وابن حبان والحاكم
وقال صحيح على شرطهما فيقدر في الاول مملوكه وفي الثاني
اتم ولا عموم للثابت بالاقتضا لعدم العطف قال شيخنا
ليس هذا بشي لان المقدر كالمعقول او قلت هذا في المخدوف
لا في المقتضى ولهذا كان التحقيق العزق بين المقتضى والمخدوف
ولو قدر تغرض الثابت بالدلالة والغابت بالاقتضا قدم
الثابت بالدلالة لانه ثابت بالمعنى اللغوي بلام ضرورة والمقتضى
ثابت ضرورة **والنقص** **على الشئ** باسم يدل على الذات
دون الصفة سواء كان علما او اسما جنسي **لا يدخل على**
التخصيص اي تخصيص الحكم بذلك الشئ وقال بعض العلماء

آمن الاشارة والحاجة وانما بكرة لداقة يدل على التخصيص
 بذلك الشيء ومعنى الحكم ما عداه لنا انه يلزم الكفر بقوله محمد
 رسول الله عليه قولهم لا فضل لله في رسالة سائر الانبياء قالوا ولا
 التخصيص لم يقد التخصيص واجيب بان قابلية افهام الكلام
والمطلق وهو ما دل على بعض افراد شايخ لا قيد معصية رتبة
لا يحمل على المقيّد وهو الدال على مدلول المطلق نصف زائدة
 لا يقيد بقيده عندنا وان كانا في حادثة واحدة اذا كان الاطلاق
 والتقييد في سبب الحكم لقوله صلى الله عليه وسلم ادوا صاعا
 من تمر او شعير عن كل حر وعبد صغير وكبير رهالة الزنا في
 وابوداو ومن حديث عبد الله بن ثعلبة وقول عبد الله ابن عمر
 فرض رسول الله من كوة الفطرة في رمضان صاعا من تمر او صاعا
 من شعير على الحر والعبد والذكر والانثى والصغير والكبير من
 المسلمين متفق عليه اذا سبب الفطرة راس مومنه ويؤ عليه
 او كان الاطلاق والتقييد في المحكوم به في حادثة في حق قوله تعالى
 في كفارة الظهار من فحش زوجة وفي كفارة القتل فحش مومنة
 فلا يمتثل ما كان في حادثة واحدة يحمل ضرورة فهو صوم كفارة
 الدين اطلق في القراءة المتعقبة وفيه بالتتابع في القراءة المشهورة
 وفي قراءة عبد الله بن مسعود كاسية ابن ابي شيبة وعبد الزنا في
 من طرف واحدا لا يحمل المطلق على المقيّد في الصورة التي ذكرنا لا مكان
 العمل بهما وكما انما الحال الدليلين وجب **والقرآن في النظم** اي الجمع
 بين كل ما من بحر العطف على قوله تعالى اقيموا الصلوة واتوا الزكاة
لا يوجب القرآن في الحكم عندنا وقال بعضهم في ذلك فلا يجب
 الزكاة على من لا يجب الصلوة سبب ذلك العطف بوجوب

الاشترار

الا شترار ولنا ان الشركة لا تنفك لا للعطف بدليل قوله تعالى
 محمد رسول الله والذين معه استنادا الى الكفار الآية **فصل**
المشروعات وهي ما جعله الله شريعة لعبادة اي طريقة مسلوكة
 ليسلكوها في الدين **ونوعان احدهما عزيمية** من الغرم **وهو**
 لغة العقد الموكد وعرف بانها ما ثبت ابتداء بانبات الشراء
 حقاله **وهو اي ما يسمى عزيمية** اربعة انواع **هي اصول الشرع**
المشروع الشريف فرضي وهو ما اي شئ مشروع **ثبت بدليل قطعي**
 اي مقطوع به يخرج جمل واحد **لا يشبهه فيه** اي في دلالة يخرج
 لآية المأولة والعام المخصوص قبل هذا التعريف ليس مانع لقوله
 بعض المباحات والنوافل الثابتين بدليل قطعي ولا يشبهه
 فيبقى قوله تعالى فاذا قضيت الصلوة فانشربوا في الارض
 فالصواب انه ما قطع بلومه قلت اذا اراد بالثبوت الزوم فلا
 ايراد كالاركان الخمسة التي بني الاسلام عليها **وحكم** اي حكم القرين
الزوم تصديقا اي اذ عانا **بالكفر لغلب** فيكفر بمسكون الكافر اي
 ينسب الي الكفر **جاء حدة** اي منكر لزومه **وعلمك بالبدن** عطف
 على تصديقا اي وحكمه لزوم عمل المغرم من بالبدن **فيفسق**
 اي ينسب الي الفسق وهو هنا الخوف من طاعة الله تعالى **فأركه**
بغير عذر من اكراه او فرض ومخوفا **واجب** من وجب بمعنى
 سقط لسوق لزومه على كل من علم **وهو ما ثبت بدليل فيه**
شبهة كصدقة العطر والاصحية ثبتا بخبر الواحد وهو دليل
 فيه شبهة والاحض ما ظن لزومه **وحكمه الزوم علم** **جاء حدة**
الغرض اي يجب اقامته بالبدن كاقامة الغرض للدلالة
 على وجوب ابتداء الظن **وسننه** وهي الطريقة **المسلوكة**

في الدين التي يطالب بها الخلق باقامتها من غير افتراض ولا وجود
 تخرج النفل لأنه لا يطالب باقامته وخرج الواجب والفرض وأهمل
 هذا القيد احتياذا على ما ذكر في حكمها وهو قوله **وحكمها**
المطالبة باقامتها من غير افتراض ولا وجوب ونفل وهو
ما زاد على العبادات أي العزائض والسنن المشهورة **وحكمه**
أقابله فاعله ولا معاقبة على تركه وتدخل السنن في هذا فالأولى
 ما ينشأ على فعله فقط **ويلزم النفل** **بالشروع فيه** حتى
 يجب المضي فيه وبما يقرب على تركه لقوله تعالى ولا تطلوا
 أعمالكم وإذا وجب الأداء لزم القضاء بالافساد **والنفل هو**
أي مثل النفل ولا يظهر لي أنه غيره ومباح وهو ما ليس له
ثواب ولا تركه عقاب **ورخصة** أي والثاني رخصة وكان الأولى
 التصريح بهذا **وهي أي الرخصة ما** أي مشروع **تغير من غير**
إلى قالوا وهي أربعة أنواع نوعان من الحقيقة ونوعان من
 المجاز ما يستباح أن يعامل معاملة المباح مع قيام سبب الحرمة
 وحكمها كالمكره على الفطر في رمضان برخصته في الإفطار مع قيام
 دليل الحكم وهو شهر ذو الشهر وقيام حرمة الفطر ما يستباح مع
 قيام السبب الموجب وثراخي الحكم لفطر المسافر والمريض في رمضان
 والأخذ بالحرمة في هذين أو لولا ما يمنع عنهما من الأمر والأفلال
 التي كانت على من قبلنا وما سقطت عن العباد مع كونه منوها
 في الجملة كقصر الصلوة في السفر فتبين أن التعريف غير جامع
فصل الأحكام أي لوجوبها الجبري لأنه هو الذي
 ليس السبب والمراد بالأحكام المحكوم بها **من العبادات**
الشروع بالأمر والنهي أي المنهي عنها باقضاءها من

الأمر

الأمر الموقت والمطلق ونحوهما والنهي عن الأمور الشرعية
 والحسنة ونحوهما **السباب** وهي هنا بمعنى الغل جعلها
 الشرع منها طائلا للحكام تيسر لأدراك الحكم الغائب عن العباد
فتسبب وجود الأوقات بالله تعالى أي سبب الوجوب
 الجبري للتصديق والقرار **حدوث العالم الذي هو** أي العالم
عام على وجود الصانع لأن الحدوث يقتضي محدثا ولا بد أن يكون
 واجباً لذاته على ما عرف في موضع **وسبب الصلوة** أي وجوبها
الوقت لأنها فطرته إليه والأضافه تقتضي الاختصاص وأقوى
 وجوبه بالسبب **والزكوة** أي وسبب وجوب الزكوة **مطلق**
المال وهو النصاب النامي الفاضل عن الحاجة الأصلية لا ثافتها
 اليد في قوله عليه الصلوة والسلام **أدوا زكوة أموالكم** رواه أبو
 داود **ومن حديث علي رضي الله عنه ونحوه** **والصوم** أي وسبب
 وجوب الصوم **أيام رمضان** **للإضافة** **وزكوة الفطر** أي وسبب
 وجوب زكوة الفطر **أي يومه** أي يقوم بكفايته **ويلى عليه**
 لقوله عليه الصلوة والسلام في صدقة الفطر عن الكبير والصغير
 والحر والعبد **ومن حديث علي كرم الله وجهه** **والحج** أي سبب وجوب
الحج بيت الله **لأضافته إليه في قوله تعالى والله على الناس حج البيت**
والعشر أي وسبب وجوب العشر **والخراج الأرض** **لأضافته**
أي تقدير أي تحقيقاً في العشر حقيقة الخارج وتقدر في الخارج
 بالتمسك من الخراج الزكاة بدلالة الأضافه يقال خراج أرضي وخراج
 الأرض وهو أي العشر مؤنة فيها العباد لأنه يهرق إلى الفقر ولم
 يحسن التخييل قبل الخارج لعدم تمام السبب والخراج عقوبة فيها معنى

الموتنة ولهذا ابتدأ به الكتاب **في الطهارة** أي وسبب وجوب
 الطهارة **الصلوة** يقال طهارة الصلوة وسبب مشروعية
 المعاملات توقفت بقا العالم إلى يوم القيمة على مباشرتها وأسباب
 العفو بات والجذور ما نسب إليه من قتل وشرنا وسرقة وسبب
 الكفارات أمر ذاير بين الخطر والاباحة بأن يكون مباحا من وجه
 ومظورا من وجه كالقتل الخطافان من حيث الصورة رهي إلى
 الصيد وهو مباح وباعتبار ذلك الثبوت حتى أصاب آدميا
 فهو مظلوم **باب** **بيانات أقسام السنة** هو المروي
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم **قولا وفعل** وهذا غير
 جامع لخروج التقري وغير مانع لشمول القرآن وأصله بأنه
 المروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم **قولا وفعل** أو تقريرا وهي
 مشتركة مع الكتاب في الأقسام المنقولة ويخص هذا الباب بليقية
 اتصالها بنا وحالة نقلها البنا ومتعلقات ذلك ولذلك قال **وبيان**
وجوه أي طرفي اتصالها بنا **أقسام** أربعة بالاستقرار **متيها**
المتواتر وهو لغة التتابع وهو لكامل لعدم الشبهة وهي العرف
 هو الذي **رأته قوم لا يحصى عددهم ولا يتوهم قواهم**
على الكذب أي ثوابهم **على الكذب** وفيه خلل لغوي فكرر وام
 هذا في الطرفين والوسط ولأن عدم الإحصاء ليس شرط بل
 الكثرة فالأولي أنه جنس جماعة يفيد العلم بصدقه وهو جهة
 علم اليقين **والثاني هو الذي في اتصاله بنا** **متيها**
 صورة وهذا غير محتاج إليه في التعريف ويكفي فيه قوله **وهو ما**
 الذي **استمر** **الأحاد** في القرن الثاني والثالث **حتى**
كالمتواتر وحكمه أنه يوجب علم العلمانية وهو دون

اليقين

اليقين وفوق أصل الظن وخبير الواحد وهو الذي في اتصاله
 تشبهه صورة ومعنى وعرفي عالم يبلغ حد الشهادة وحكمه
 أنه يوجب العمل ولا يوجب العلم وتركه سهو لأنه معظم
 السنة وعليه مدار معظم الأحكام **والمنقطع** هو القسم الثاني من
 الأقسام الأربعة **وهو نوعان ظاهر** أي ظاهر انقطاعه يعني أنه
 منقطع في الصورة الظاهرة **وباطن** انقطاعه يعني أنه
 منقطع في الصورة باطن الأمور وانصلت في الظاهر **والظاهر**
 انقطاعه **هو المرسى** وهو **المنقطع** **الأسناد** وهو طريق الماتن
 بأن سقطت بين الراوي وبين النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول
 لما لم يسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كذا أو لما يروى فعله فقل رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا أو فعل
 بين يديه كذا أو فروع **وهو** أي المرسى **على أربعة أوجه**
ما رسله الصحابي وهو مقبول **بالإجماع** **للاجماع** على عدم التهم
 فلم يضر الجمل بالساقط من الأسناد **والثاني ما رسله أهل**
القرن الثاني وهم التابعون **وهو حجة عند الحنفية** وجميع
 أهل عصرهم إلى ما بعد الماتن كما قال أبو داود في رسالة لأهل
 مكة وابن حجر الطبري وذلك لثبوت عدالة الساقط بالحديث
 الذي استدل به لقبول مرسى الصحابي وهو حديث خبر
 القرون كما استدل به الخطيب في الكفاية وغيره من أئمة الحديث
 وكذا المرسى لأنه يستحيل أن يشهد على رسول الله بشيء إلا بعد
 ثبوته عنده ولا ثبوت إلا بعد الله الراوي **والثالث ما رسله**
العدل **في كل عصر** بعد القرن الثاني والثالث **وهو حجة عند**
الأكثريين لأن حلة القبول في القرون الثلاثة العدالة والضيطة

ان تشبه إلى القابلة

فهمها وجدا وجب القبول القبول وقال عيسى بن ابان لا تقبل
لان الزمان زمان الفسق وضلوا الكذب فلا يذمن البيان وقد
يقال ان كان العدل عالما باحوال الرواة فالقول ما قال الكثرة لا تقا
ائمة الحديث بعد البخاري على قبول متعلقاته المحرومة **والرابع ما**
استدل به من وجوه وارسل من وجه مثل حديث لانكاح الابوي
رواه شعبه وسفيان مرسل عن ابي بركة عن النبي صلى الله
عليه وسلم ورواه اسلم بن ابي بركة عن النبي صلى الله عليه وسلم
عن ابيه عن ابي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم **فلا يقبل**
في حق الله عند من يقبل المثل وعند المحققين من خبرهم ايضا
والباقي انقطعه على وجهين احدهما المنقطع لنقص
الماتل بقوت شرط من شروط قبول الرواية وهو عقل البالغ
واسلمة ما وعد الله وهي ربحان جهة الدين والعقل على طريق
الهوى والشهوة بعد افتراق الكبار والاصرار على الصغار وضبط
سواء الكلام كما يحق سماعه ثم فهم معناه ثم الثبات عليه الى حين
اوانه فلا يقبل خبر من فقد شيئا من هذه الشروط والجرم والتعديل
عند ائمة الحديث مراتب ولهم كلمات تستعمل في اهل تلك المراتب
والتي تستعمل في الجرح منها ما يرجع الى العدالة ومنها ما يرجع الى
الضبط وهذا اذا ذكرها على سبيل الداعي فاعلى التعديل او ثقب
الناس وان ثبت الناس واليه المنتهي في التثبت ثم ثقة او ثقة
ثبت او ثبت ثبت او ثقة حافظ او عدل حافظ ثم ثقة او متقن
او ثبت او حجة ثم صدوق او محله الصدق او لا باس به او ليس
به باس ثم شحيح ثم صالح ثم شحيح واعلى الجرح الكذب التلويح الى المنتهي
في الكذب او في الوضع او ركن الكذب ونحو ذلك ثم دجال او وضاح او

كذاب

كذاب ثم متروك او ساقط او فاضل الغلط او منكر الحديث ثم
ضعيف او ليس بقول او فيه مقال ثم ابن او ساقط او فيه
اخرى مقالي **والثاني المنقطع** بالادلة **بلايل معارضة** تقدم عليه
ومثل ذلك بعد ثبت فاطمة بنت عيسى لم يجعل في رسول الله صلى الله
عليه وسلم ثقة ولا سكتي عارض قوله تعالى اسكنوهن وقرية
ابن مسعود وانفقوا عليهم من وجدكم وحديث القاضي بنات
وهي عارض قوله تعالى واستشهدوا شهادتهم من رجالكم وهذا
عدم الرجلين او جرح رجل واحد وامرأتين وحديث نقل الى ما ليس
بمعهود في مجالس الحكم دل على عدم قبول الشاهد الواحد مع
اليامين وعارض السنة المشهورة وهو قوله عليه الصلوة والسلام
البينة على احدى واليامين على من اتهم وحديث المهران عارض قوله
فاخذوا عليه بمثل ما اعندي عليكم **والثالث** من الاقسام الاربعة
ما جعل الخبر فيه حجة وهو حقوق الله تعالى وهي العبادات او
المقوقبات عند اليقوف وحقوق العباد **والرابع** من الاقسام
الاربعة المختصة بالسفلة **في بيان نفى الخبر وظهور اربعة اقسام**
قسم محتمل الصدق لا حاطة العالم بذلك كخبر الرسول لمن سمعه
منه لانه ثبت بالدليل القاطع عصمته **وحكمه اعتقاده** اي
وجوب اعتقاده والا يتأمر به لقوله تعالى وما اتاكم الرسول فخذوه
وما نهاكم عنه فانتهوا **وقسم محتمل الكذب** قالوا كدهوي فرعون
الربوبية قلت هذا ليس مما نحن فيه **وحكم اعتقاده بطلان**
وقسم محتمل الكذب اي الصدق والكذب خبر الفاسق محتمل الصدق باعتبار
دينه وعقله ومحتمل الكذب باعتبار ضعفه **وحكمه التوثيق فيه**
لاستو الجانبيين وقد قال الله ان جاكم فاسق نبيا فبينوا **وقسم ترجيح**

أحد احتماليه وهو جانب صدقة لتمثيلهم له بخبر بعد المبتدع
 بشرط الرواية **وحقيقة العمل به** للدلائل الدالة على ذلك كما تقدم
دون اعتقاد حقيقته لما فيه من الشبهة ولهذا النوع اطراف
 ثلاثة طرف السماع وهو ان يقرأ على المحدث ويقرأ المحدث عليك او
 يقرأ بحضوره وانت تسمع وهذا عزيمة والرحضة الاجازة وطرف
 الحفظ والعزيمة فيه حفظ المروي من وقت السماع الى وقت الاداء
 والرحضة الاعتماد على الكتاب المسموع وطرف الاداء العزيمة فيه اي يوكى
 بالظن كاسمع والرحضة ان ينقله بعينه وقد منعه بعضهم والصحيح
 عندنا تفصيل ان كان محكما يجوز للعالم باللغة وان كان ظاهرا لم يحتمل
 الغير كقام يحتمل الخصوص وحقيقة يحتمل المجاز يجوز للمحدث
 فقط وما كان مشتركا او محكما او متشابها او من جوامع فلا يجوز
 اصله وقد يخلق الحديث الطعن اما من الراوي بان انكر الرواية
 عنه انكارا جاحدا بان قال كذبت علي او ما رويت لك وفي هذا الوجه
 يسقط العمل بالحديث وان انكر انكارا موقوفا بان قال لا اذكر في رواية
 لك هذا او لا اعرفه ففيه خلل او عمل بخلافه بعد الرواية مما طوى
 خلك في يتبين فيسقط العمل به ايضا كما روت عائشة ان النبي صلى
 الله عليه وسلم قال ايما امرأة تكلمت بغير اذن وليها فنكاحها باطل
 ثم ان عائشة رضي الله عنها تزوجت بنت اخيها بلا اذن وليها
 وكما روي ابو هريرة مرفوعا فساله انا من ولوع الكتاب بها كناية
 الصحيحين وعمل بخلاف ذلك رواه الطحاوي وغيره ويستكمل عليه
 ان ابن عمر روي قصة حسان ابن مفضل في الخيار ثلاثة ايام وقال
 في الهداية عن ابن عمر رواه اجازة الخيار شهرين وكذا تروي الراوي العمل
 بالحديث كما روي ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه عند

الركوع

الركوع وعند رفع الرأس منه كما في الصحيحين وترك ذلك لما روي
 محمد بن موطاه وغيره عن عبد العزيز بن حكيم قال رايت ابن عمر ذلك
 وعن مجاهد قال صليت خلف ابن عمر فلم يرفع يديه الا في التكبيرة
 الاولى من الصلوة وكذا عمل الصحابة بخلافه اذا كان ظاهرا لا يحتمل
 الحقا على كسب الحديث حديثه البكري بالكبر جالدة مائة وتغريب عام
 وما روي ان عمر بن الخطاب لم يرفع يديه في الركوع من غير ان يرفع يديه في الركوع
 فلما تركه النفي والحديث لا يخفى عليهم لان اقامة الحدود مفوض الى
 الامام ومبني على الشهرة علم انه ليس من تمام الحد قال وان كان
 من جنس ما يحتمل الحقا حديث (الفرقة في الصلوة) رواه يزيد
 بن خالد الجرمي وروي عن ابي موسى الاشعري انه لم يعمل به فلا
 يوجب جرحا لكنه من الحوادث النادرة فاحتمل الحقا على ابي موسى قلت
 لم يخفى على ابي موسى لانه روى كما اخرج الطبراني بالاسانيد الصحيحة
 فيكون مما رواه وعمل بخلافه واما قولهم ان يزيد بن خالد رواه
 ما لم يوجد في مسنده في شيء من الكتب التي بأيدي اهل العلم الان
 وقد رواه الا حجة عن ابي حنيفة من غير طريق فزاد محمد بن مرسل
 الحسن ورواه غيره من طريق معبد والله اعلم وتعيين الراوي بعض
 محذورات حفظ الحديث لا يمنع العمل بظاهر الحديث كتعيين ابن عمر
 التفرق بالابدان في الحديث المتفق عليه البيهقي كل منهما بالخيار على
 صاحبه ما لم يتفرقا على الاقوال ولا يسمع الجرح في الراوي المفسر
 بما هو قاض متفق عليه ولا يجرى بالتدليس قالوا وهو كما ان
 انقطاع في الحديث مثل ان يقول حدثني فلان عن فلان ولا يقول
 قال حدثني فلان او قال اخبرني والصحيح ان هذا ليس بجرح لانه يوثق
 بشبهة الارسال وحقيقة الاسال ليس بجرح فثبتته اولى قلت

يرفع يديه عند الركوع
 في الصلاة
 في غير الركوع
 في غير الصلاة

التدليس عندهم أحداث الانقطاع لا كتماناً لانه اسقاط روي
السند او اكثر ولا يختص بهذه الصورة بل يكون باسقاط شيخه
الذي سمع منه وهذه الصورة التي ذكرها يسمى عندهم تدليس
النسوية وهو نشر انواع التدليس ورج فقد تحقق الارسال
لانه يوهمهم ان المدلسين عندهم ما عدل سفيان ابن عيينه
انما يسطعون الضعيف فكيف يصح ان يقال عليهم ما كثر من ان حقيقة
الارسال ليس يخرج لان المرسل عندنا انما يرسل عن ثقة عنده
ولا يخرج بالتدليس وهو ان يذكر الشيخ بما لا يستتر به ويسمى هذا
عند الحديث تدليس الشيوخ ومضرة في المقدمات نوعين طريق
معرفة الحديث **فصل واذا وقع التعارض** وهو تقابل
المساويين قوة حقيقة مع اتحاد النسبة **من الحجج** في نظر المجاهد
تحكمه اي حكم وقوة التعارض بين الابين المصير الى السئلة
كقوله تعالى فاقروا ما نسير من القرآن يوجب بهووه القرآنية على
المفتدي وقوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له فهي وجوبها
اذ كانها ورد في الصلوة كما بينه الصحابي في الاحكام نصير الحديث
وهو ما روى ابن منيع بسنده الصحيح عن جابر ان النبي صلى
الله عليه وسلم قال من كان له امام فقرأ الامام له قرأة ولا يعارضه
قوله عليه الصلوة والسلام لا صلاة الا بقراءة الكتاب لا محتمل
لا راحة نفي الافضلية **وبين السنين المصير الى قول الصحابي**
ان قدم على القياس مطلقا كما قال في الا سلام او فالحال يدرك
بالقياس كما قال الكرخي ومنه اي القياس وان لم يقدم كما ذكره الشرحي
فهو في رتبة القياس قوله **اي القياس** فيجري بينهما ومثل
لهذا جاري نعمان ابن بشير ان النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الكسوف

كما يصلون بركعة وسجدة بين مع ما روت عائشة ان النبي صلى الله
عليه وسلم صلى بها ركعتان باربع ركعات واربع سجعات تغير
الي القياس وهو اعتبار صلوة الكسوف بصلوة الصلوة **وبين**
المقياسين وحكم التعارض اذا وقع بين القياسين ان **ان اقل**
ترجيح احد عمل به والا اي وان يمكن ترجيح احدهما على الآخر
فيعمل المجتهد بايهما يشاء ويتردد عليه لانه اذا اختلف القياسين
حق ولا يشا فظان لانه لم يبق بعدهما دليل يصار اليه وعند
البحر عن المصير الي دليل يجب تقرر اصول وهو انما كان على
ما كان **واذا كان في احد الخبرين رواية لم تكن في الآخر فالراي**
واحد هوخذ مثبت الغزاة مثل ما روي ابن مسعود واذا
اختلف المتبايعان والصلوة قامة وثوابا وفي رواية لم يذكر
الصلوة قامة فاخذنا ما مثبت الزيادة فلا يخزي الخالف الاخذ
قيام الصلوة **واذا اختلف الراي جعل الخبر هو احد الخبرين**
وعمل بهما لان الظاهر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في وليتين
فيجب العمل بهما بحسب الامكان **وعملك بان المصنف لا يعمل على**
المفتدي في حكمين ومثل لهما جاري ان عليه الصلوة والسلام
نزي عن بيع الطعام قبل القبض رواية ابن عباس وروي
انه عليه الصلوة والسلام نزي عن بيع ما لم يقبض فقلنا لا
يجوز بيع الطعام قبل القبض ولا بيع سائر العروضة قبل
القبض **فصل وفده الحج** اي التي مر ذكرها في الكتاب والسئلة
باقياسها **يخص البيان** اي اقلها والمراد **ويكون** البيان
التقرير وهو تأكيد الكلام بما يقطع احتمال الجاهل كقوله
تعالى ولا طائر يطير بجناحيه فجناحيه قطع احتمال المراد المسرع

Copy ng Sity

ونحوه ومثله قوله لها انت طالق وقال غنيت المعنى الشرعي
والخصم من كقوله تعالى فيجد الملائكة كلهم اجمعون فكلهم
 قطع احتمال البعض **ويصح موصولا ومفعولا والتقدير**
 اي بيان ما فيه خفاء **وهو جيبا فالحاصل** كقوله تعالى اقيموا الصلوة
 واتوا الزكوة والصلوة والزكوة حقها البيان لقوله عليه الصلوة
 والسلام والامة ثنتان وعدتها حبيضتان وهذا القم ايضا
 يصح موصولا ومفعولا **والتقدير وهو التعليق بالشرط** كانت
 طالق ان دخلت الدار **والا مستندا** كونه على ان الاماياه اما انه
 للتغير فلا نه ابطال الايقاع وصير مينا في الشرط وابطال الكلام في حق
 المارية في الاستثناء وكلمه بيان مجازا من حيث انه بين انه خلق
 لا تطبيق وان عليه تسمية لا الف **ويصح موصولا فقط** بالاجزاء
 الاماير روي عن ابن عباس وهو تكلم بالبا في بعد الشيا واذا
 تعقب جملة متوافقة صرف الى الاخير لظهور ذلك وتايد
 في قوله تعالى فاجلدوهم الآية فان الاخير اسمية لا تعلق لها
 بالاحكام ولا بالحد وما قبلها فعلية انشائية خوطب بها الحكم
 للحد الى ذلك مما ذكر في المطولات وتخصيص العام ابتداء مثل
 هذا النوع يصح موصولا فقط حتى عرف بانه قصر العام على بعض
 افراده بالمستقبل المتصل حقيقته او حكما للجماع بالشرخ
والمصرف اي بيان حاصل الاجل الضرورة **وهو نوع بيان**
يقع جالسه يوضع له اي للبيان لان البيان بالنطق وهذا
 بالسكوت وهو اقسام قسم يكون في حكم المنطوق كقوله تعالى
 ووزنه ابواء فلان من الثلث كذا كلام او جب الشركة المطلقه
 من جهة ان الميراث اثنى عشر من غير بيان نصيب كل منهما

ثم

ثم تخصيص الامم بالثلث ماسر بها فالكون الاب يستحق الباقي
 ضرورة وقسم ثبت بدلالة حال الملوك كسكوت صاحب الشرع
 عند امر بعبادته وقسم ثبت ضرورة وقمع الغرور عن الناس كسكوت
 المولى حين راي عبده يبيع ويشترى فيجعل ذنا في التجارة
 دفع الغرور من يعامل العبد وقسم ثبت ضرورة دفع طول
 الكلام فيما يكسر استعماله كنه على مائة ودرهم جعل العطف بيان ان
 المارية من جنس المعطوف **والتقدير** **وهو النسخ** قال الله
 تعالى واذا بدلنا اية مكان اية قالوا التبديل النسخ وهو اصطلاح
 ان يدل على خلاف حكم شرعي مترخي وهذا في حق البشر **ويجوز**
في حق الشيا بان اية الحكم اي بيان ان لا تنهض من الحكم المطلق
 عن تاخير او توقفت **مطعون عند الله تعالى** انه شر في وقت
 كذا وتشرط جواز النسخ التمكن من عقد القلب عندنا ومحلله
 حكم يحتمل الوجود والعدم في نفسه **والقياس لا يصلح فاشعا**
 للكتاب والسنة لان الصحابة رضي الله عنهم اجمعوا على ترك الراي
 بالكتاب والسنة ولان الراي لا محل له في معرفة الشرائع وقت
 الحسن **وكذا الجماع** لا يصلح ناسخا **عند الجمهور** خلافا لبعض
 المشايخ لان من الاجماع بعد عهد رسول الله صلى الله عليه
 وسلم اذ لا اجماع فيه دون رايه وهو منفرد ولا نسخ بعده **ويجوز**
نسخ كل من الكتاب والسنة **بالاخر** نص عليه لانه موضع
 الخلاف فنسخ السنة بالكتاب التوجه الى البيت المقدس فعوله
 صلى الله عليه وسلم سبعة عشر شهرا بالمدينة ثم نسخ بقوله تعالى
 قول وجهك شطر المسجد الحرام ونسخ الكتاب بالسنة ما روت
 عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم اخرجنا بان الله

ها

تعالى وباح له من النسيان ما يشاء في قوله لا يحمل لك النساء من بعد
ونسخ الحكم والنسب جميعا كغيره من نفعات يحرر من **ونسخ**
احد ما اما التلاوة مع بقائه الحكم فكما الشيخ والشيخ اذا من نسيه
فان هو ما واما الحكم وبقا التلاوة فكما بات المسألة ونسخ وصق
الحكم مع بقا اصله **كالزيادة** عن النفي لان الزيادة ترفع اجزا
الاصل **تفصل** **وهما** **تفصل** **بالسنة** **افعال النبي صلى الله**
وسلم الاختيارية الصالحة لا وقتا **وهي** **اربعة** عند فخر
الاسلام **مباح** **ومستحب** **واجب** **وقرآن** وعند غيره ثلاثة
لان الواجب الاصطلاحي لا يتصور في حقه صلى الله عليه وسلم ويكفي
ان يقال المراد تقيم افعاله بالنسبة اليه وقد ثبت بعضها
بالظن فيحقق الواجب بالنسبة اليه **والصحيح** عندنا
ان كل ما علمه وقوله **منها** **اي** من الافعال **عليه** **وجه**
اي **منعه** **يقعدي** **به** **كما** **وقع** **اي** **يقعدي** **به** **في** **بقائه** **على** **ذلك**
الصفة **فعله** **نسخ** **اي** **حتى** **يقوم** **دليل** **الخصوص** **وما**
يعلم **اي** **على** **منته** **فعله** **فما** **اي** **انتهقد** **فيه** **الا** **باح**
لنفسه فيكون اتباعه اليه ان يقوم دليل المنع **والصحيح**
عنه فاخلك فللبعض ان شرع من قبلنا يلزمنا لقوله تعالى
ثم اورثنا الكتاب الذين اصطفينا الانية والارث يصير ملكا
للوارث مخصوصا به لانه لما لم يبق الا عتقاد على كثير من التحريف
قلنا انما يلزم **في** **فرض** **المسوية** **منه** **من** **غير** **نكاح** **فيعمل**
به **على** **ان** **شرع** **بغير** **النسب** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **ونقل**
الصحيح **اي** **وهو** **اتباعه** **في** **قوله** **وفعله** **معقدا** **للتحقيق**
من **غير** **تأمل** **الدليل** **واجب** **بترك** **به** **القياس** **في** **غير** **ما** **ثبت**

الخلق

الخلق في فيه بينهم لقوله صلى الله عليه وسلم مثل اصحابي في امتي مثل
القوم فبايهم اخذتكم اخذتكم رواه الدارقطني وابن عبد البر
من حديث ابن عمر وقد روي عنه من حديث ابن عباس ومن حديث
انس وزي اساندها فقال كان يحد بعضها بعضها ويقول صلى الله
عليه وسلم اخذوا بالذين من بعدي الي بكر وعمر ورواه الترمذي وقال
حسن صحيح من حديث حذيفة وصححه ابن حبان والترمذي مثله
من حديث ابن مسعود ولان الشرا فوالهم مجموع من حضرة الرسالة
وان اجتمعوا فبايهم اصوب لانهم نسا هذا موافق للنص وعند
الكرخي يجب فيما لا يدرك القياس **ويجوز تقليد التابعي الذي ظهر**
فتواه من الصحابة للعلم بان رايه في القوة كرايهم وهذا رايه
النوايس **عليه** **الصحيح** وهو اختيارنا لاسلام خلقه فالشمس الانية **بالحج**
الاجماع **قال** **جمهورية** **العلماء** **اجماع** **هذه** **الاجماع** **وهو** **اتفاق**
المجتهدين **من** **تجدد** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **في** **عصر** **على** **حكم** **نشر** **في** **حجة** **موجبة**
للعمل **بذلك** **اخلك** **فاما** **في** **مصنف** **الشيخ** **اي** **الحكايات** **الذي** **انتقى** **منه**
لانه قال وحكمه في الاصل قوله في الاصل احترامنا عما بالعارض حتى
ان ثبت المراد به شرعا على سبيل التعيين وقال بعض المعتزلة لا يكون
حجة وهو عزيمية ورحضة فالعزيمة التكلم والعمل من الكل والرحضة
تكلم البعض او عمله او كونه الباقيين بعد بلوغه ومعنى مدة التام
واعلى **مراتب** **باعتبار** **الجمع** **اجماع** **الصحابة** **من** **الكل**
ولهذا اذا اتفق عليه اهل عصرهم ونقل البناء متواتر كالانية والخبر
القطعي الدلالة كغيره من حكمه وان نقل احاد كان كغير الواحد لاجماع
الذي ثبت بنص البعض منهم وكونه الباقيين وهذا لا يكره جاعدا
وان كان من الادلة العقلية لانه بمنزلة العام من النصوص **اجماع**

من بعدهم من أهل كل عصر على حكم لم يخل فيه خلافاً من سبقهم
وهذا كالحج المشهور بطلان ما حد حكمه ولا يكفر بمنزلة الإجماع الكوني
من الصحابي ثم اجماعهم أي الذين بعد الصحابة على شئهم في مخالفتهم
وانه يوجب العمل بمنزلة الأحكام من الأخبار ويكون مقتضى القياس
والمختلف في الأصل على أقوال اجماعهم على انه ملغى في أي تباعد
عنها باطل فلا يجوز لمن بعدهم احداث قول آخر وقيل هذا أي
الاختلاف في علي أقوال اجماعهم على بطلان ملغى في الصحابة خاصة
والصحيح عدم الاختصاص بأبي القيس هو لغة التقدير واصطلاحها
ابانة حكم مثل حكم احد المعلومين بمثل علمته في الآخر فالابانة لان القياس
ظاهر والمنبث ظاهر دليل الأصل وحقيقة هو الله والمثل لئلا يلزم
القول بانتقال الوصف لان المعنى الشخصي لا يقوم بمحليين وحكم
المعلومين شتم الملوحد والمعدوم بشرطه أي شرط القياس ان لا يكون
المقيس عليه محض ما أي منفرداً بحكمه أي مع حكمه بنص
أي سبب نقيض آخر كقبول شتمها دة خزيمة وحده فانه حكم انزوت
شتمها دة به من بين ساير الشهادات المتروطة بالعدد فلا يوقاس
عليه غيره لان القياس يبطل هذا الاختصاص وان لا يكون
الأصل أي المقيس عليه معدوم **بمعنى القياس** كبقا الصوم مع الاكل
والشرب فاسيما في قياس عليه غيره لتعددهم **وان يتعدى الحكم**
الشريعي لا أهم اللغوي **الثابت** لا المنسوخ **بالنص** لا بالقياس بعينه
من غير تغير اذ لو وقع في ذلك الحكم تغير في الغرض لا يكون الثابت في الغرض
مثل الثابت في الأصل فلا يصح القياس **أي في الغرض** أي في الغرض
الأصل في العلة والحكم اذ لو لم يكن كذلك لكان الحكم في الغرض بالقياس من
غير الحاق بالأصل وهو باطل **ولا نص فيه** أي في الغرض لانه ان كان في نص

فان وافقه القياس ملك فامرته وان خالفه كان باطلاً **وان يتعدى النص**
في الأصل **بمعنى القياس** كبقا الصوم مع الاكل **بالنص** لا بالقياس بعينه
فان يصح تعليل الاطعام بالتمليك كالكسوة لان حكم الأصل قبل التعليل
كان يحصل بالأباحة فتغير بعد هذا التعليل بحيث لا يخرج المكفر
عن عهده الكفارة بالأباحة **مركنه** أي ركن القياس واركابان
الشئ جزاؤه الدخلة في الحقيقة الحقيقة لهويته والمنتهى
انها القياس اربعة الأصل والغرض وحكم الأصل والجامع وقال
آخر الأسلام وشيعة من اهلنا المصنف ركنه ما أي وصف علمي
أي علامته **على حكم النص** أي من الأوصاف التي **اشتمل عليها**
النص بعبارته كالكيل والجنس والوزن والجنس في نفس الأشياء
السبعة او غيرها كالجزء عن التسليم في نفس الشيء عن بيع الأبق
وجعل الغرض نظير له أي للنص **وحكمه** أي حكم النص **بوجوده**
أي بسبب وجود ذلك الوصف **فيه** أي في الغرض فلو لم يكن الوصف
علمه صلاحه أي ملك يملكه للعلل المنقولة عنه النبي صلى الله عليه وسلم
وعند السلف وعند الله لظهورنا نيز ذلك الوصف في غير ذلك الحكم
أو في حقيقة أو قايته جنس ذلك الوصف في عين الحكم أو في جنسه
كتعليلنا ولايته كالحاج الصغير بالصغر فانه يملك لتعليله عليه
الصلوة والسلام بسقوط فحاسة الهمة بالطول فانه مستثنى
للضرورة وهي صفة الأواني منشا للجزء عن القيام بالمصالح وفي ذلك
ضرورة وقد ظهر اثر الصغر في اثبات الولاية في المال وقد يتصور
معارضة الحج التي ذكرناها في تفصيل عنهما ببيان عدم وجود
ركن المعارضة أو شرطها كعدم معارضة المعارض في الظاهر والنص
على ما تقدم وكما لو تعارض حديث البينة على المدعي واليمين على من

جعل

انكر حديث القضاة اهدو بين فنقول هذا حديث صحيح مشهور
 فلا يعادله هذا لانه خبر واحد ولم يستكمل شروط الصحة او اختلف
 الحكم بان يكون احدهما حكم الدنيا والاخر حكم الآخرة كما بنى الرمانى فالتى
 في البقرة على حكم الآخرة والتى في المائدة على حكم الدنيا فلا كفارة في العموس
 لا منها غير معتدة او اختلف في الحال يحمل احدهما على الآخرة والتى
 في المائدة على حكم احوال والاخر على اخرى كقوله التخييف والتشديد
 في قوله تعالى حتى يظهرن يحمل التخييف على الانقطاع لاكثر الحيض
 والتشديد على ما دون ذلك او اختلف في الزمان مرها كما بنى
 العدة قوله تعالى واولات الاحمال اهلن ان يضعن حملهن
 نزلت بعد قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا
 يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا قال ابن مسعود من نشأ
 لا عنته فنزلت سورة النساء العشري بعد اربعة اشهر وعشرا رواه
 ابو داود والنسائي وابن ماجه ورواه البخاري بدون لا عنته
 او دلالة كما في تعارض المأخر والمبصر نحو ما روي ان النبي صلى الله عليه
 وسلم نهى عن اكل الضب وروي انه اقر على اكله فجعل الحاضر
 متأخرا لتغير الامر لا صلا ولا ترجيح بكثرة الرجال ولا بالدقوة
 ولا بالحرية واختلف في تعارض المثبت والنافي فقد الكرخي يقدم
 المثبت وعند عيسى بن ابيان يتعارضان ان كان النافي اعتد ذلك
 وان كان بنى على الظاهر فالمثبت مقدم وان وقع التعارض بين
 بين قناسين فالترجيح بقوة اثر الوصف كما سيجيء في معارضة
 القائلين وقوة ثبات الوصف على الحكم الذي شهد الوصف ثبوته
 كقولنا في صوم رمضان انه متعين فلا يجب تعيينه اولى من قول
 غيرنا وصق فرضي فوجب تعيينه فوصف الغرضية قاصر على الصوم

وصق

ووصق التعيين مؤثر في عدم وجوب التعيين على الاطلاق في
 فيكون اثبت وتكثر اصول الوصف كقوله في مسج الرمن انه مسج
 فلا يسن تكراره كسج الخف في التيمم ومسج الجيرة وهذه اولى
 من قولهم ان وكن فين تكراره كالغسل ويقدم الحكم عند عدم
 الوصف ووجوده عند وجوده كما قلنا في المثال السابق واذا
 تعارض في ضربين جميعا فالنكاح بما هو في الذات اولى بالاعتبار من
 النكاح بما هو في الحال كما بنى ابن ابن اخ وبنيت بنت الاخ الاول
 ارجح بالذات وهو الذكورة والاخر بالحال وهو القرب من الميت
فصل في معرفة من القياس شرعي في القياس وهو المجتهد
 ولم تعرف الاجتهاد وهو عندكم بذل المجتهد لنيل المقصود
 في استخراج الاحكام الشرعية من ادلتها وذكر بشرطه فقال **قوله**
الاجتهاد ان يحوي العلم الكتاب اي ما يتعلق بالاحكام
 مشروفا ذلك مقدار خمسة اية **معانيه** اي مع معانيه لغة وشعرا
وجوه مثال الخاص والعام وما يراه من الامور لا يشترط حفظها بل اي
 ويحوي على السنة كذلك يكفي ان يكون عالما بما هو فيها ويراجع اليها
 وفي الحاجة **وعلمه المستند** اي ويجوز على السنة كذلك وفيما
 شفاق به الاحكام منها **بطلانها** اي معطلتها لا بطلانها عليها
وجوه القياس اي وان يعرف طريق القياس **مع شرط ابطاله**
المعقود منه وحكمه اي حكم الاجتهاد **الاصابة بغالب الرأي** لا
 القطع بها حتى قلت التحمل لا يخل وبصير الحق في موضع الخلاف
 واحد لما في السنة من قوله صلى الله عليه وسلم لعقبة ابن عامر
 ليكني اجتهاد فان اصبت فلك عشر اجور وان اجتهد في خطأ
 فلك اجر واحد رواه احمد بن حنبل الصحيح وقوله صلى الله عليه وسلم



اذا حكم الحاكم فاجتهد ثم اصاب فله اجران واذا حكم فاجتهد ثم اخطا
 فله اجر واحد متفق عليه من حديث عمر وابن العاص وسائر الطبراني
 واحمد بن حنبل حديث عقبة **فصل في الاحكام** اي الحكم بها المشروعة
 في الدين بمتعلقاتها **بخت** بهيئة الحج التي سبق ذكرها **اربع** قسم
وهي حقوق الله وانواعها ثمانية **الاجان** بالله وفروعه كالزنا والفساد
 كانت الفرائض فروعا لانها لا تخرج بدونه وهو يوجب بدونه والعقوبات
 كحد الزنا والنزول والعقوبات القاصرة كحرمان الميراث بالقتل
 قصر لانه مالي وهو قاصر بالنسبة الى البدنية والحقوق الدائرة بين
 العباد والعبادة كال كفارة ثن ادي بالصوم ووجبت جزا عاقل
 محظور وعبادة فيها معنى المودة كصدقة العطل يجب على الانسان
 بسبب رضى غيره ومودة فيها معنى العبادة كالاعتزال في حفظه
 الارض والمصارف الزكوة ومودة فيها معنى العقوبات كالحراج يتعلق
 بالارض ويصرف لحفظها وسبب الزلزلة يستعمل عن الجهاد وحق
 قايه بنفسه اي كايته بداته من غير ان يتعلق بدعة العبد ومن غير
 ان يكون له سبب مقصود يجب على العبد اذا وكنس الغنائم
وحقوق العباد **هذا النوع** كملك المبيع والتمن وملك النكاح
 والدية وبدل المتلفات في المقصوبات **وهو ذلك وما يتعلق**
فيه اي اجتماع حق الله تعالى لانه وحق العبد **حق الله** غالب كحد
 القذف فيه حق الله تعالى لانه ينشره حد اجزا وحق العبد لدفع العار
 واعلمت حق الله تعالى لا يجري فيه ائنة ولا اسقاط ولا اعتياض من
وما يتعلق به **حق العبد** غالب كالاعتصام في حق الله تعالى
 وهو فلا العالم عن الفساد وحق العبد لوقوع الجناية على نفسه
 وهو غالب يجري فيه الارث والاعتياض بالمال وصحة العقوبة **وهذه**

الحقوق

الحقوق اي حقوق الله تعالى الخالصة وحقوق العبد الخالصة
 وكان حقه ان يذكر هذا قبل قوله وما اجتماع الخ الا انه لعدم
 دراسته باضحا لنا اخره **تنقسم الى اصل** وخلق **فالقسم الاول**
 الذي هو اصل **كالايمان** **اصل المتصدق** وهو اذعان القلب
 بحقيقة جميع ما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم **ولا قرار** هو مذهب
 الفقهاء **ثم صائر الاقرار** **اصل** مبتدا **خلق** عن المتصدق او عن
 الايمان الذي هو الاقرار والتصدق **في احكام الدنيا** بان يقوم مقامه
 ويرتب عليه احكامه والطهارة بالما واصل والتبهم خلق عنده
والقسم الثاني ما ثبت بالبحر وهذا هوهم انه قسم لخلق فكان حقوق
 ان يتبع من الثمن من كتابه فيقول كما قال حملة ما ثبت به **الحج**
 للاحكام وما يتعلق به الاحكام اما الاحكام فكذا والقسم الثاني **ما**
يتعلق به الاحكام **المتروكة** **وهي** اي ما يتعلق بالاحكام **اربعة**
سبب وهو لغة ما يتوصل الي المقصود وفي السريعة **اقسام** **ثلاثة**
سبب حقيقي **وهو ما يكون طريقا الى الحكم** وهذا غير مانع
 فقد زاد في الاصل من غير ان يضاف اليه وجوب ولا وجود ولا
 يفتل فيه معاني العلل ليعرج باول العلة وبالقاية المتروكة الثالث
 السبب الذي يتبعه العلة والسبب الذي فيه معنى العلة وهذا
 كدلالة السارق على مال انسان فاذا سرق لم يضمن الدال لان
 الدلالة سبب محض تخلق بينه وبين ماله المقصود وماله حلة
 غير مضان الى السبب وهو الفعل الذي بانشره المدلول باختياره
وسبب مجازي باختيار ما يؤول اليه **كاليمين بالله تعالى** سمي
 سببا للكفارة مجازا لان اليمين انما عقدت لبركتها تقضي
 الى الحكم عند نزال المانع فكانت سببا باختيار ما يؤول **وهذه**

اي نحو اليمين كالطلاق المطلق بشرط **وهو** اي السبب المجازي **من**
العلل لانه علة العلة اذ الحكم يضاف الى العلة فلو اضيق الى السبب
كان سببا في معنى العلة كسوق الدابة وفوقها كل واحد منهما سبب
لتعلق ما يتلف بوظيفها حاله السوق والعقد وقد يحلل بينه وبين
التلف ما هو علة وهو فاعل الدابة لكن هذه العلة مضافة الى
السوق والعقد لعدم صلة حيثه اضافة الحكم الى العلة **والعلة**
هي عبارة عما يضاف اليه وجود الحكم ابتداء يخرج بالاول
التعريف وبالثاني السبب والعلة وعلة العلة والتعليقات في تيم
العلة الشرعية الحقيقية بذلك تشبها الاسم والمعنى والحكم فالاول
ان تكون في الشرع موضوعا لموجبها الثاني ان يضاف ذلك الحكم
اليها بلك واسطة والثالث ان يثبت الحكم عند وجودها بلك شرح
وهو اقتراح الاول علة اسما وحكما ومعنى كالبيع المطلق للملك
فانه موضوع للملك والمالك يضاف اليه بواسطة وهو موثر في الملك
ونبت به الحكم عند وجوده والثاني علة اسمها الحكم ولا معنى
كالطلاق المعلق بالشرط لانه موضوع في الشرع حكمه ويضاف الحكم
اليه عند وجود الشرط وليس علة ولا حكما لانه يتاخر عنه الى
وجود الشرط ولا معنى لانه لا تاخر له فيه قبل وجود الشرط والثالث
علة اسمها معنى لا حكما كالبيع بشرط الخيار فان البيع علة للملك
اسما بانه موضوع له ومعنى لانه يتاخر هو الموثر في ثبوت الملك لا حكما
بان الحكم وهو ثبوت الملك المتأخر والرابع علة لها تشبه سبب
كثيرا القرب علة للملك والمالك في القرب علة للعقود فيكون العقد
مضاف الى الشرع بواسطة من حيث لانه لم يوجد الا بواسطة العلة
كان سببا ومن حيث ان العلة من احكامه كان علة بنبأ السبب

والخامس

والخامس وصف له بشبهة الملك كاحد وصفي علة ذات وصفين كالجنس
او العلة لحرمة النسبة والسادس علة معنى وحكما لا اسما كاحد
وصفي العلة وعلة معنى لانه موثر في الحكم وحكما لان الحكم يوجد عنده
لا اسما لانها تضاف اليه وحده ليس بموضوع للحكم والسابع علة
اسما وحكما لا معنى كالسفر فانه علة للترخص اسما لانها تضاف اليه
وحكما لانها تثبت بنفس السفر متصلة به لا معنى لان الموثر في ثبوتها
المشقة لا نفس السفر **والشرط وهو** لغة العلامة وشرها ما يتعلق
به **الوجوب دون الوجود** اي دون ان يكون موثرا في وجوده
واختار به عن العلة قيل ولا بد ان يزيد قيد اخر وهو ان يكون
خارجا عن ماهية ذلك الشيء ليجز به جزوه فانه ايضا مما يتوقف
عليه وجود الشيء وليس بموثر فيه واصنامه خمسة الاول شرط محض
وهو الذي يتوقف انعقاد العلة على وجوده مثل دخول الدار
بالنسبة الى وقوع الطلاق المعلق به في قوله ان دخلت الدار فانت طالق
فان انعقاد قوله انت طالق عليه لوقوع الطلاق موقوف على وجوده
وليس له تاثير الثاني شرط هو حكم العلة كحرف البئر في الطريق فانه
شرط لتعلق ما تعلق بالسقوط والعلة تقل الساقط والمعنى سبب لكن
العلة ليست صالحة لاضافة الحكم اليها فاضيق الى الشرط وكذا شق
الزرق الذي فيه ما بيع فانه شرط والعلة ما يعينه وهو علة غير صالحة
لاضافة الحكم اليها فاضيق الى الشرط والثالث شرط له فيه حكم السبب
وهو الشرط الذي يخلل بينه وبين شرطه فعل فاعل مختار غير
منسوب لذلك الشرط كما اذا حل قيد عبد فابق فالحل شرط التلق
وهو متقدم صورة ومعنى فاسببه السبب والابق علة وهو غير حادث
بالحل فانقطع عن الشرط فكان التلق مضاف للعلة فلا يضمن الحال

ومثله من فتح باب فقص فظا الطير عند أبي حنيفة وأبي يوسف والحق
 محمد فقل الطير سبيلك نما والمرق والرابع شرط اسمها حكما وهو
 ما يغتفر في الحكم وجوده ولا يوجد عنه كأول الشرطين في حكم يتعلق
 بهما كقولنا لا أمر أنه ان دخلت الدار فالت طالق فمن حيث أنه يتوكل في الحكم
 عليه يسمى شرطا ومن حيث أنه لا يوجد عنه لا يكون شرطا حكما والخاص بشرط
 وهو كالعامة كالأحصان في الزنا ومع في الشرط بصيغته كان دخلت الدار
 وظلته كقولنا المرأة التي أتزوج طالق **والعامة** تعريفي **الوجود** أي
 وجود الحكم **من غير تعلق** و**وجود** لا وجوب كالأحصان فلا يصح من شرطه
 إذا رجعوا واختار بعض أن الأحصان بشرط **فصل في الأهلية** وهي
 تثبت في الحمل بالولادة فإذا ولد الأدمي كانت له ذمة صلحة للوجوب
 له وعليه في بعض الحقوق وتام الأهلية التي جعل مناط التكليف **المعشر**
فيه العقل ولما كان هذا الفصل لبيان أحوال المكلف ذكر فيه ما يختلف
 به الأحوال فقال **ومعترفنا** أي العوارض على الأهلية **فوقها** سماعي
 أي يكون **من قبل الله** لا اختيار فيه للعبد فيجب إليها السابغ هذا الاعتبار
كالضيق وحكمه أنه يسقط ما يحتمل السقوط عن البالغ بالعدوك والصلوة
 والصوم ويصح منسوخه ما لا عهد فيه **والجنون** وحكمه أنه يسقط به
 كل العبادات إلا أنه إذا لم يمتد بلحق بالنوم ويجعل كان لم يكن واستنداده
 في الصلوات بأن يزد على يوم وليلة وفي الصوم باستفراق الشهر وفي الزكاة
 بالحوال وأبو يوسف أقام أكثر الأحوال مقام **والنسيان** وهو لا ينافي الوجوب
 في حق الله تعالى لأنه لا يعدم العقل والذمة لكنه إذا كان غائبا في الصوم
 والسمية في الذبيحة وسلكم الناس في الصلوة يكون عفو ولا يجعل
 عذرا في حقوق العباد **والنوم** وهو يوجب تأخير الخطاب للأول لأنه
 لما لم يمتد غابا لم يكن في وجوب القضاء عليه حرج وينا في الاختيار

حق

حتى بطلت عباراته في الطلاق والعناق والأسلحة الردة ولم يتعلق
 بقراءته وكلامه وقهره في الصلوة حكمه ويقو من العوارض السماوية
 التي لم يذكرها المصنف الاختصاص وهو كالنوم في صفة الاختيار وهو
 حديث بكل حال وإذا امتد سقط به الأفعال والقضاء في الصلوات والنوم
 وفي الصلوات لأن امتدادها نادر فلا يعتبر **المرق** وهو ينافي أهلية
 الكرامة من الشهادة والقضاء والولاية وما كونه المال ولا ينافي ما كونه
 غير المال كالنكاح والدم **والعنة** بعد البلوغ وهو اختلاف القولين
 فالمتقوم من اختلاف كلامه فكان بعضه كلام العقل وبعضه كلام
 الجاهلين وهو كالصبي مع العقل حتى لا يمنع صحة القول والفعل فإذا
 أسلم يصح إسلامه ولو ألقى مال الغير يضمن ولو توكل عن إنسان صح
 ونوقف ببيعة وشراؤه على اجازة الولي **والجيف** **والناس** وهما
 لا بعد مان أهلية بوجه لكن الظاهر في الصلوة بشرط وفي العقود
 فلا يجب عليهما القضاء وجعلت الطهارة عنهما حوطا لصحة الصوم
 بنصر على خلاف القياس وهو حديث عائشة رضي الله عنها كان يصينا
 ذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فنوم بقضاء الصوم ولا نوم
 بقضاء الصلوة متفق عليه فلا يتعدى إلى القضاء **والمرض** والله ينافي
 أهلية الحكم والعبادة ولكنه من أسباب الفجر فنزعت العبادة عليه
 بقدر المكنت ومن أسباب تعلق حق الوارث الغريم بماله فحق الوارث
 بالثلثين وفي حق الغريم بالكل **والموت** والله ينافي في أحكام الدنيا
 مما فيه تكليف لعدم القدرة والاختيار وما شرع عليه لحاجة غيره
 فان كان حقا متعلقا بالعين بقي بقاءها كالأمانات وإن كان دينا لم
 يبقى بمجرد الذمة حتى ينضم إليه مال أو ذمة كتحيل وإن شرع عليه بطريق
 الصلوة كنفقة المحام بطل إلا أن يوصى بها فيصح من الثلث وإن كان حقا

له بقي له ما ينقص به الحاجة **ومكتب** عطف على سماعي وهو النوع الثاني وهو من جهة **العبد كالجهد** وهو معنى يضاد العلم وهو انواع جهل الكفار بالقرآن والجهل صاحب الحق بصفات الله تعالى والجهل الباطني وهو من خرج عن طاعة الامام وجهل من خالف في اجتهاده الكتاب والسنة المشهورة فهذا الاصل عذر لومعوج دليل ما جهل والجهل في موضع الاجتهاد الصحيح كمن فاته العصر ففعل المغرب قبل قضاها فلانا جوازها وجهل التفتيح يبيع دار بجانب داره وجهل الاملة المتكسرة اذا اعتقت بالاعتناق والخيال وجهل التكرار لبا لغز بانكاح الولي وجهل الوكيل بالوكالة او بالعرل وجهل المأذون بالاذن او بالجر يجعل عذرا **والسفه** وهو خفة تغري الانسان فتبعته على السرقة والبذخ وان لا يوجب خللا في الاصلية ولا يمنع شي من احكام الشريعة ويمنع ماله عند في اول ما يبلغ الي خمس وعشرين سنة عند الامام والي ان يوشى بشده عند صاحبه وان لا يوجب الجراصل عند الامام والي ان يوشى منه الشدة عند صاحبه وان لا يوجب الجراصل عند الامام وكذا عندهما فيما لا يبطل به الادل كالنكاح والطلاق والعناق ويوجب في غير ذلك ثم عندهما هذا الجرا نواح قد يكون لسبب السفه مطلقا وذلك ثبت عند محمد بنفس السفه اذا حدث بعد البلوغ او بلغ كذلك لانه سبب الجرح فلا يقتضي القضا للمجنون والصبا وعند ابو يونس لا بد من حكم القاضي لان حجره للنظر وباب النظر للقاضي حتى لو باع قبل حجر القاضي جازر عند ابو يونس وعند محمد لا يجوز وقد يكون بان يمتنع المديون عن بيع ماله لبقاء الدين فان القاضي يبيع عليه امواله العروض والعقار وذلك نوع من جرح لثقة تصرف الغير عليه وقد يكون للخوف على المديون بان يبيع امواله ببيع الشئ باقل من ثمن المثل

او باقل من ثمنه عليه ان لا يبيع تصرفه الامع طولا القربا والرجل غير سفيه **والسكر** وهو ان يكون مباحا من مباح كشرب الدوا وشرب المكرة والمضطر يشرب ما يشد من الحسنة والشعر والذرة او العسل فهو كالا فاما وعند ابو حنيفة يمنع صفة الطلاق والعناق وسائر التصرفات وان كان من محظور وهو السكر من كل شراب محرر فلا ينافي الخطاب وتلزم احكام الشريعة وتصح عياراته بالطلاق والعناق والبيع والسر والافارير يحدود الخالصة والرفقة وتبقى من العوارض المكتسبة الجهل وهو ان يراد بالشئ ماله بوضع له او لا ماصح له اللفظ استعبارا وهذا معنى قول ابي منصور الحنبل ما يراد به معنى وان ينافي اختيار الحكم والرضي به ولا ينافي الرضي بالباسترة واختيارها ولا ينافي الاهلية وجوب ولا يكون في وضع الخطاب بحال ولكن لما كان عذرا اثيره في اعدام الرضا بالحكم لا في اعدام الرضي بالملفظة وجب الفطر في الاحكام وكل حكم يتعلق بالعبادة فون الرضي بحكمها يثبت وكل حكم يتعلق بالرضي لا يثبت **والسفر** وهو الخروج المديد وادناه ثلاثة ايام واليا لها وثبت احكامه بنفسه الخروج بالنية وان لم يتم السفر حلة هذه تحقيق الرخصة فيؤثر في قصر دوات الاربع وثانيه الصوم **والخطا** وهو عذر صالح لسقوط حق الله تعالى اذا حصل عن اجتهاد **والاكراه** ويتحقق بغلبة ظن وقوة ما يهدد به وان خالف وهو ملجئ بعدم الرضي ونفسه الاختيار بالاكراه بالقتل وغير ملجئ وهو بعدم الرضي ولا يفسد الاختيار كالاكراه بالحس ولا بعدم الرضي وهو ان يهرم بحس ابيه او ابنته او ما يجرى مجرى ذلك والاكراه بجملته لا ينافي الخطاب والاهلية وما صلب ان يكون المكرة فيه الله الغيرة كالتلف في النفس والحال فالضمان في المكرة وما لا كالك والوطي فيقتصر الفعل على المكرة **والحرمان انواع** هذا

بيان أثر الاكراه في الحركات بالمقاييس وعدمه ولقلة دراية المصنف
 باصولنا حذف الاكراه وذكر هذا اطلاقا منه انه منقطع عما قبله **منها اي**
 من الحرمات **مالا من خصته فيه** اي لا يوحى فيه بعذر الاكراه كالزنا
 وقيل المسلم لان دليل الرخصة خوف التلف والمكره والمكره عليه
 سواء في ذلك فاذا قلنا كان قتله بلاكراه فمكره **ومنها اي** الحرمات
ما اي حرمة **تحتل السقوط** كحرمة الخمر والميسرة ومباح بالاكراه
 المكي حتى لو امتنع المكره كان اثما مضيقا لعدم فلو كان الاكراه غير
 ملجى لا يجل له التأول لعدم الضرورة الا انه اذا شرب لم يجلد لان
 الاكراه شبهة **وما اي حرمة لا تحتل** باصله كاحرام كلمة الكفر
 على لسان المكره فان حرام تحتل السقوط بالا باحة **ولا تسقط** الحرمة
 في هذين **بعذر اي** بعذر الاكراه **وتحتل الرخصة** اي يوحى فيها
 مع قيام الحرمة حتى لو صبر كان ما جورا لا حذره بالفرجة وفي اخر الزاوي
 في الاول والثاني عن مال المسلم في الثاني **فصل في المتفرقات الالهام**
 وهو لا يقاء في الروي من علم يدعو الى العمل به من غير استئذان بابه
 ولا نظر في حجة **ليس حجة** ولا يجوز العمل به عند الجمهور **وقال بعض**
الصوفية انه على بعض الاحكام حجة يجوز العمل به وروى عليهم
 بانه يقال المهم ان القول بالالهام باطل فالله في حجة ام لا فان قال حجة
 بطل قوله وان قال لا فقد اقر بطلان الالهام في الجملة واذا كان بعض
 الالهام صحيحا وبعضه باطلا لم يمكن الحكم بصحة كل الالهام على الاطلاق
 مالم يعم دليل على صحته وحسنه يكون المرجع الى الدليل دون الالهام
والغراسمة وهي ما يقع في القلب من غير نظر حجة هذا ما وقع في
 دليل من قال الالهام حجة لكنه من المتفرقات فظنه المصنف منها وقد
 اجيب عنه باننا لا ننكر كرامة الغراسمة ولكن لا نجعل ذلك حجة لجهلنا

ان من الهام الله تعالى به من الشيطان ام من النفس **والحكم ما ثبت**
جبل هذا كلام وقع في اثنا بيان الحكم لا انه المقصود فانهم قالوا
 عندنا حكم الله تعالى صفة انزلية لله تعالى او كون الفعل واجبا او مباحا
 ونفلا وحسنا وحذرا وحراما محكوم لله تعالى ثبت بحكمه وهو ايجاد
 الفعل على هذا الوصف وانما يسمى حكم الله تعالى في عرف الفقهاء والمكلمين
 بطريق المجاز اطلاقا لا اسم الفعل على المفعول ثم المحكوم الذي يسمى حكما
 مجازا وهو الوجوب وكذا صفات الافعال كالفعل لان نفس الفعل
 باختيار العبد وكسبه وان كان خالقه هو الله تعالى والحكم ما ثبت
 خبرا ثنا العبد او اني انتهي **والدليل ما يتوصل بصحيح النظر فيه الي**
العلم هذا تصرف في عبارة المتلخ بما افسد هذا اللفظ هو ما كان
 ان يتوصل بصحيح النظر فيه الي العلم والنظر عبارة عن ترتيب تصديقا
 علمية وظنية ليتوصل بها الي تصديقات اخر فتترك قيد الامكان وجعل
 التوصل بالصحة وهو صفة النقل لا هو والتوصل عندهم بنفس النظر الموصوف
 بالصحة وابن هذا من ذلك **والحجة وهي ما هو من حج اذا غلب** سميت
 بذلك لانها تغلب من قامت عليه والنزول وهي مستعملة فيما كان قطعا او غير
 قطعي **وكذا البينة والعرف ما استشهد به اذات العقول وتلقى طبعا**
بالقبول هذا من تصرف في هذه المصرو عبارة الاصل ما استقر في النفوس من حجة
 شهادات العقول وتلقته الطباع السليمة بالقبول **والعادة ما استمر الناس**
عليه وما ودوه مرة بعد اخرى والحمد لله رب العالمين اولا واخرا وظاهرا
 وباطنا حمدا بواقي نعمه ويكافئ مزيده وصلى الله وسلم على سيدنا ومولانا ونبينا محمد
 وعليه وصحبه اجمعين وحسبنا الله ونعم الوكيل نعم المولي ونعم النصير ثم
 عايد العبد الحقير المعترف بالجزع والتقصير الراعي عفوره القدير والمستشفع
 بحبيبه صاحب المعراج محمد الخطيب العجاق عفو الله تعالى له ولوالديه
 ولمن داء له بالمعفرة والمؤمنين والمؤمنات وجميع المسلمين يا رب العالمين

ت
 من يستعمل في النظر في حجة
 من يستعمل في النظر في حجة